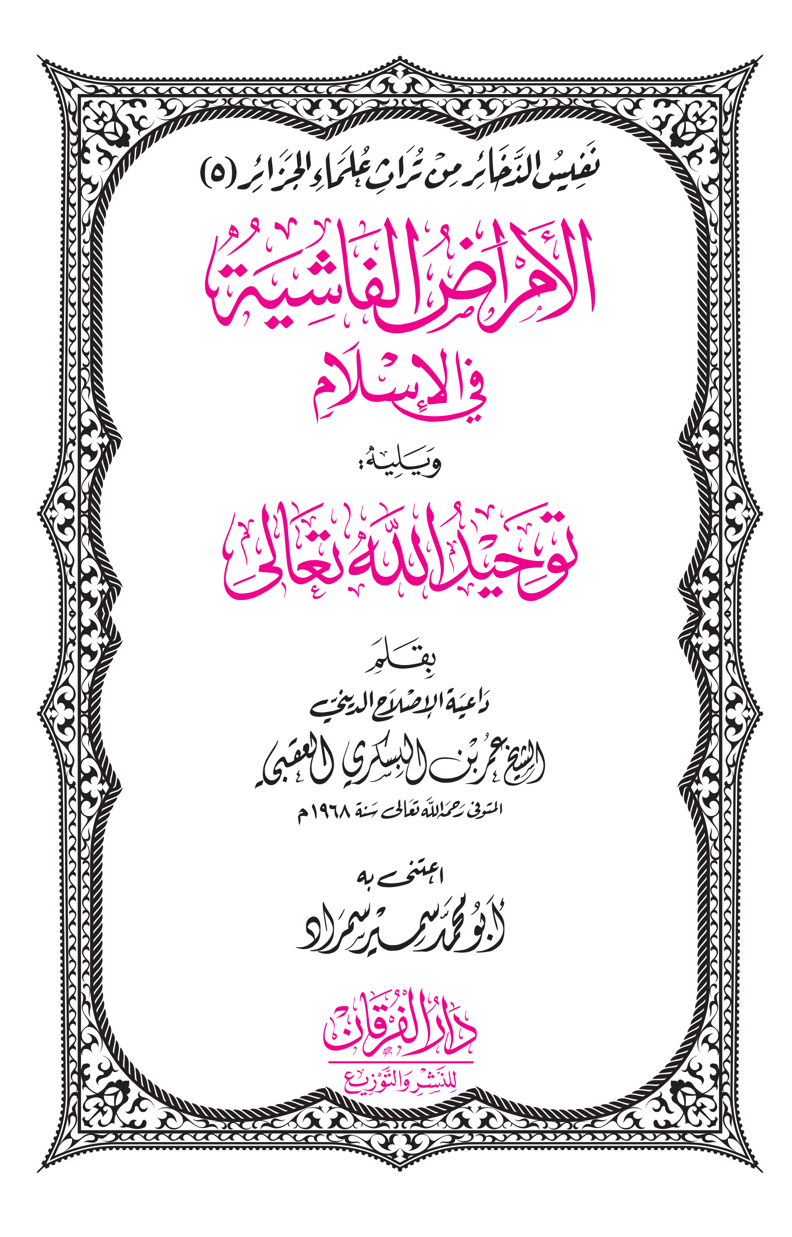

نفيس الذخائر من تراث علماء الجزائر (٥)
الأمراض الفاشية في الإسلام
ويليه:
توحيد الله تعالى
بقلم
داعية الإصلاح الديني
الشيخ عمر بن البسكري العقبي
المتوفى رحمه الله تعالى سنة ١٩٦٨م
اعتنى به
أبو محمد سعيد سراد
دار الفرقان
للنشر والتوزيع



نفيس الذخائر من تراث علماء الجزائر (٥)

الأمراض الفاشية في الإسلام

ويليه:

توحيد الله تعالى

بقلم

داعية الإصلاح الديني

الشيخ عمر بن البسكري العقبي

المتوفى رحمه الله تعالى سنة ١٩٦٨م

اعتنى به

أبو محمد سمير سمراد

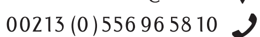
دار الفرقان

للنشر والتوزيع





20 شارع أحمد حسينة - باب الوادي - الجزائر (العاصمة)



00213 (0) 556 96 58 10



dar.alfurquan@gmail.com

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، أمَّا بعدُ:

فهذا (القِسم الخامس) مِن هذه السِّلسلة الَّتي اخترتُ لها عُنوان: «**نَفِيسُ الذَّخَائِر مِن تُراثِ عُلماءِ الجزائِر**»، أُقدِّمُهُ للقُرَّاء الكرام، وهُوَ مَقَالٌ مُسَلْسَلٌ رَصَفَتْهُ أَنامِلُ وعَبقريَّةُ الشَّيخ الدَّاعِيَة المُصلِح: **عُمر بن البسكري العُقبِي** رَحِمَهُ اللهُ، دَعَّمَ بِهِ الدَّعوة الإصلاحيَّة، ونَصَرَ فيهِ بالحُجَجِ المَبادِئَ السَّلفيَّة،

وقد ترجمتُ للشَّيخِ في مُقدِّمةِ (القِسم الرَّابع) مِن هذه السِّلسلة، فليُرجَع إليهِ.

هذا وأسألُ اللهَ تعالى أن يَنفعَ بهذا العمل، وَبسَوابِقِهِ ولوَاحقِهِ – إن شاءَ المولَى القَدير- وأن يَجعلهُ في ميزانِ حسناتِ كَاتبِهِ ونَاشِرِهِ وقارئِهِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.



عملي في هذا المجموع:

يتلخَّصُ عملي في هذه «المجموعة» فيما يلي:

١ ـ مقالة: «**الأمراضُ الفَاشِيَةُ في الإسلام**» وتابِعُها: «**تَوحيدُ الله تعالى**»، نُشِرت في مجلَّةِ «الشِّهاب» على (٠٧) أجزاء، في عِدَّة أعدادٍ، نَسَّقتُ بينهَا وجمعتُ بينَ مُتفرِّقاتِها.

٢ ـ قُمتُ بضبطِ نصِّ المقالة وتصحيح أغلاطها المطبعيَّة.

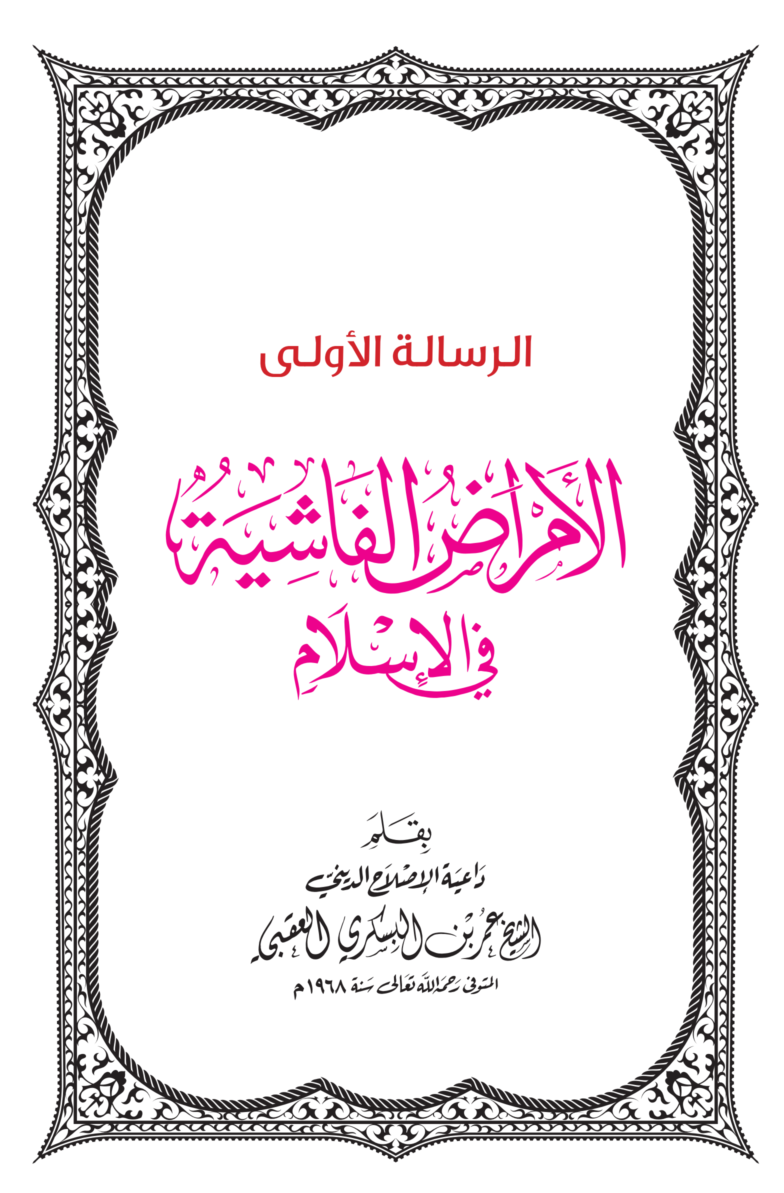
٣ ـ قُمتُ بتخريج الأحاديث والآثار، وتَوثيق النُّقول والمُقابَلَة بِالأُصول.

٤ ـ قُمتُ بالتَّعليق على بعضِ المواضع في المقالة.

هذا وأسألُ اللهَ تعالى أن أكونَ قد وُفِّقتُ في هذا العَمَل، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على عبدِهِ ونبيِّهِ محمَّدٍ وعلى آله وصحبِهِ.

وكتبَ: أبو محمَّد سمير سمراد (كانَ اللهُ لَهُ)

في شهر شعبان ١٤٣٦هـ



الرسالة الأولى

الأمراض الفاشية في الإسلام

بقلم

داعية الإصلاح الديني

الشيخ عمر بن البسكري العقبي

المتوفى رحمه الله تعالى سنة ١٩٦٨م

الأمْرَاضُ الفَاشِيَةُ فِي الإسْلَامِ

«المقدِّمة»

ما كُنتُ بِدْعًا إِذَا قُلتُ: إِنَّ الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ اليوم وقبلَ اليوم بكثيرٍ أعظمُ شيءٍ فَقَدَتْهُ هُو دِينُها الصَّحيح، الَّذِي كان مَنبع فضائلها، ومَنار هدايتها، وحَادِي تقدُّمها وارتقائِها، ذلك بما فَشَا فيها مِن الجهل المُرْدِي، وتَغَلْغَلَ فيها مِن الأمراضِ القَلبيَّة الفَتَّاكة، الَّتِي ذَهبَت بحِدَّةِ عُقولها، وقِوَى أرواحها، فضَعُفت عزائمُها وإراداتها، واكتَسَحَت عُرُوبتها وقوميَّتها وتقاليدها الصَّحيحة ومميِّزاتها الحَقَّة.

وجُملةُ القَول: إِنَّ الأُمَّـةَ الإسلاميَّةَ اليوم (إِلَّا قليلًا) سُلِبَت كُلَّ مُقوِّمات سعادتِها الدِّينيَّة والدُّنيويَّة، وزُحزِحت عن الصِّراط المستقيم الَّذِي كان عليهِ سَلَفُها، فهِيَ اليومَ

مَضرِبُ أمثالٍ في العَمَى والتَّأخُّر، بعد ما كانت مَضرِبَ أمثالٍ في التَّقدُّم والتَّبصُّر، وكادت مِن سُوءِ ما لوِّثت به صفحاتُ تاريخها الحاضِر، تُشَكِّكُنا في تاريخِها الغَابِر، لولَا بَوَارِقُ عنايةٍ مِن الرَّحمن، تُدرِكُ وتُشرِقُ قُلوبَ أهلِ الإيمان.

صَلَاحُ الجِسْمِ مَنُوطٌ بِصَلَاحِ القَلْبِ:

قَالَ ﷺ: «أَلَا إِنَّ فِي الإِنْسَانِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ» (حديثٌ صحيحٌ)[1].

إِنَّمَا كانَ صَلَاحُ الإنسانِ مَنُوطًا[2] بصَلَاحِ قَلبِهِ؛ لَأَنَّهُ مَنشَأُ الإِرادات والاِختيار، والخَطَرَات والإِصْرَار، فلهذا كانت

١. رواه أحمد في «المسند» -بهذا اللَّفظ- (١٨٣٧٤- الرسالة) مِن حديث النُّعمان بن بشير رضي الله عنهما.
وأصلُهُ في «الصَّحيحينِ» بلفظ: «... أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً..» إلخ.

٢. في «الشِّهاب»: منوط!

الأعمالُ تَابِعَةً للمُعتقَدات، فمَتَى صَلَحَت صَلَحَت، ومَتَى فَسَدَت فَسَدَت.

قال بعضُ المعاصِرِين[١] لا فُضَّ فُوهُ:

إِذَا صَلَحَـــتْ لِلْمُسْـــلِمِينَ عَقَائِـــدُ

صَفَـــا كُلُّ فِعْـــلٍ مِنْهُـــمْ وَتَجَـــوَّدَا

ولهذا نُسِبَت إليهِ -أعني: القَلب- في القُرآنِ الحكيمِ: الطَّهارةُ والشِّفاءُ والسَّلَامةُ والمَرَضُ والطَّبْعُ والقَسَاوَةُ والنِّفَاقُ والصَّرْفُ وغيرُ ذلك، قالَ تعالى: (والنِّسبةُ مَأخُوذةٌ مِن المفهُوم) ﴿لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧] ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩]، وقالَ تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾

---

١. هو الشَّيخ محمَّد السَّعيد الزَّاهري؛ في أحدِ فُصول كتابِهِ: «**الإسلام بِحَاجَةٍ إلى دِعايةٍ وتبشير**».

[البقرة: ١٠] ﴿طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨] ﴿قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣] ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٧] ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧]، وغير ذلك مِن آياتِ التَّنزيل الَّتِي لَا تَقبَلُ العُدُولَ عن ظاهِرِها ولَا التَّأوِيل.

صَلَاحُ المُجْتَمَعِ البَشَرِيِّ مَنُوطٌ بِصَلَاحِ أَفْرَادِهِ:

قالَ ﷺ: «مَثَلُ المُؤْمِنينَ فِي تَوَادُدِهِمْ وتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الجَسَدِ الوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى إِلَيهِ سَائِرُ الجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى» (حديثٌ صحيحٌ)[١]، وقالَ: «المُؤْمِنُ لِأَخِيهِ المُؤْمِنِ كَالبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»[٢]، ورُوِي: «الإِنْسَانُ أَخُو الإِنْسَانِ أَحَبَّ أَمْ كَرِهَ»[٣].

---

١. مسلمٌ (٢٥٨٦) من حديث النُّعمان بن بشير رضي الله عنهما.

٢. البخاريُّ (٤٨١) ومسلمٌ (٢٥٨٥) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

٣. لم أجدهُ!

خَلَقَ اللهُ النَّوعَ الإِنسانيَّ، ورَمَاهُ على بسط البَسِيطَةِ، وجَعَلَهُ خَلِيفَةً فِي الأرضِ يَعْمُرُها بالعَمَلِ والشَّقَاء، ويَعْبُرُها إلى دارِ الكَرامة والرَّاحة والهَناء، ونَدَبَهُ إلى العَمَلِ لنفسِهِ وإِلَى العَمَلِ إِلَى أَبناءِ جِنسِهِ، وجَعَلَ شِكَايَةَ الفَردِ مِن نَوعِهِ المُمتازِ بِالإِيمانِ بمَرَضِهِ مُخِلًّا بِصِحَّةِ المجتمَع، إِشْعَارًا بأَنَّ صَلَاحَ ذلك المجتمَع مَنُوطٌ بصَلَاحِ الفَردِ، والعَكسُ بالعَكسِ، فمَتَى صَلَحَت الأَفرادُ صَلَحَ المجتمعُ، وحَصَلَ الاِستِخلَافُ في الأرضِ والتَّمكينُ مِن الدِّين والأَمنُ بعدَ الخوفِ الموعودُ بها في قولِهِ تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗا﴾ [النور: ٥٥]، ومَتَى فَسَدَت الأَفرادُ فَسَدَ

المجتمَعُ البَشرِيُّ وذَاقَ عَذابَ الخِزيِ في الدُّنيا، ولَعَذَابُ الآخِرَةِ أَخْزَى، وجاءَ مِصدَاقُ قَولِهِ تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]. ولهذا قالَ حُجَّةُ الإسلام[١] اليوم السَّيِّد محمَّد رشيد رضا: «إِنَّ الإِنسانَ هُو سَيِّدُ هذه الأَرض، وصَلَاحُهَا مَنُوطٌ بصَلَاحِهِ، وفَسَادُهَا[٢] مَنُوطٌ بفَسَادِهِ»[٣].

ولهذا عُنِيَ القُرآنُ الكريم وسائِرُ الكُتب المُقَدَّسَة بتَهذيبِ النُّفُوس وطَهارةِ القُلُوب وإِخلاصِ الضَّمائر أَعظمَ مِن كُلِّ شيءٍ.

---

١. هذهِ مِن الأَلْقَاب الحادثة الَّتِي لاَ تَنبَغِي؛ لأَنَّهُ لاَ حُجَّةَ للهِ على عبادهِ إلاَّ الرُّسُل!

٢. في «الشِّهاب»: وفساده.

٣. «تفسير المنار» (١/ ٧- الهيئة المصرية العامة للكتاب).

بِمَاذا يَكُونُ صَلاحُ القَلْبِ؟:

صَلَاحُ القَلبِ العَامّ يَكُونُ بأُمورٍ: مَرجِعُها إلى كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، قالَ تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢] ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ومِن تِلك الأُمُور: الذِّكرَى، وصُحبةُ الأَخيار والصُّلَحاء، ومُطَالَعَةُ سِيَرِ الأَبرارِ والعُظَمَاء.

بِأَيِّ شَيءٍ تَكونُ الذِّكْرَى؟:

الذِّكْرَى تَكُونُ بالقُرآنِ الكريم، قالَ تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥] ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وتَكُونُ بسُنَّةِ النَّبيِّ ﷺ القَوليَّة والعَمَليَّة، أَمَّا العَمَليَّة فقولُنا مَثَلًا: كانَ النَّبيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ

أَمْرٌ بَادَرَ إلى الصَّلاةِ والتَّسبيحِ والدُّعاء[1]، لاَ إِلى قَبرِ عَمِّهِ حمزةَ سَيِّدِ الشُّهداء، ولَا إِلى قَبرَي أَبَوَيهِ، ولَا شَدَّ رَحلَهُ لِقَبرِ الخليلِ عليه السلام أو غيرِهِ مِن قُبورِ الأنبياء، وكان إِذَا أَقْحَطَ قَومُهُ اسْتَسْقَى بِهِم بِصَلاةٍ أو دُعَاءٍ، ولم يَكُن ﷺ يَأتُونَهُ بالنَّحَائِرِ تُنْحَرُ بمسجدِ قُبَاء ويَدعُو إِليهَا اليَتَامَى والفُقَرَاء، وكانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا مَثَلًا، أو أَمْرًا مِن الأُمُورِ المهِمَّةِ، اسْتَخَارَ، أو اسْتَشَارَ أُولِي الأَمرِ والذَّكاء، مُمْتَثِلًا لأَمرِ رَبِّهِ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي

---

١. روى أبو داود (١٣١٩) من حديث حُذيفةَ رضي الله عنه قال: «كانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى»، وقال الألباني: حسنٌ.

وروى مسلمٌ (٢٧٣٠) من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الأَرضِ ورَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ».

وروى ابن السُّنِّيّ في «عمل اليوم الليلة» (٣٣٨) مِن حديثِ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: «كَانَ رسول الله ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ، قالَ: يا حَيُّ! يا قَيُّومُ! برحمتِكَ أَستَغِيثُ». وحسَّنه الألباني بشواهده كما في «الصحيحة» (٣١٨٢).

﴿ٱلْأَمْرِ﴾[آل عمران: ١٥٩]، ولم يكُن ﷺ يأتِي لِأَبْلَهٍ (وَحَمَى اللهُ أَصحابَهُ الكِرام مِن البَلَهِ).

كَيْفِيَّةُ التَّذْكِيرِ بِالسُّنَّةِ القَولِيَّة:

وَأَمَّا التَّذكِيرُ بالسُّنَّةِ القَوليَّة، فكَقَولِنَا مَثَلًا: إِنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا سَأَلَتهُ زَوجُهُ: «**أَنَهلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟**»، قالَ: «**نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ**» (حديثٌ صحيحٌ)[1]، ولم يَقُل: إِنَّ الصَّالِحِينَ يَنفَعُونَكُم إِذَا كَثُرَ خَبَثُكُم وحِدتُم عَن شَرِيعةِ رَبِّكُم. نَعَم، يُؤخَذُ مِن المفهُوم أَنَّ الخَبَثَ إِذَا قَلَّ، فإِنَّ الصَّالِحِين يَنفعُون، ونَفعُهُم يَكُونُ بدُعائِهِم، والدُّعَاءُ لَا يَتَأَتَّى إِلَّا مِنَ الحَيِّ، ولَا يَجُوزُ للمَدعُوِّ لهُ أَن يَترُكَ الأَسبابَ ويَتَّكِلَ على الدُّعاء، بل لَا بُدَّ لهُ مِن السَّعيِ الحِسِّيِّ، وهُو العَمَل، معَ السَّعيِ المَعنَوِيِّ، وهُوَ الدُّعاء، وكقولِهِ ﷺ في «الصَّحيح» لبَضْعَتِهِ سَيِّدَةِ نِساءِ

---

١. البخاريُّ (٣٣٤٦) ومسلمٌ (٢٨٨٠) من حديث زينب بنت جحشٍ رضي الله عنها.

العالَمِين :«سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا»[1]، ولم يَقُل لها: لاَ تَخَافِي ولاَ تَحزَنِي، إِنَّ أَبَاكِ يَنْفَعُكِ دُنيَا وأُخرى، وأَنَّهُ ضَامِنٌ لَكِ الجَنَّةَ.

وسنَعُودُ لِلموضوعِ إن شاءَ اللهُ بَينَ المُقَارَنةِ بَينَ سُنَّتِهِ ﷺ وبَينَ مُدَّعِيهَا اليَومَ.

كَيْفِيَّةُ التَّذْكِيرِ بِالقُرْآنِ:

فَقَولُنا مَثَلًا: إِنَّ اللهَ تعالى لم يَكْتَفِ مِن عِبادِهِ بمُجَرَّدِ الإِيمانِ الخَالِي عَنِ العَملِ الصَّالح، ولهذا مَهْمَا يَذْكُرِ الإِيمانَ إِلَّا ويَقرِنُهُ بِالعَمَلِ الصَّالِحِ، إِمَّا لَفْظُهُ أَو فَرْدٌ مِن أَفرَادِهِ، وقَلَّمَا تَجِدُهُ غيرَ مَقرُونٍ بِهِ.

والعَمَلُ فَرديٌّ واجتماعيٌّ، أَمَّا الاِجتماعيُّ فهُو ما تَعَدَّى نَفعُهُ للغير، ومِنهُ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾

---

١. البخاريُّ (٢٧٥٣) ومسلمٌ (٢٠٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[النحل: ٩٠] الآية، ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٣٣] الآية و﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥] الآية، والعَمَلُ الفَرديُّ هُو ما قَصُرَ نَفعُهُ على فَاعِلِهِ، وهُو غَالِبُ ما ذُكِرَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفرقان: ٦٣] الآية، وغَالِبُ مَا ذُكِرَ في قولِهِ تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] الآية.

وجُملَةُ القَولِ: إِنَّ القُرآن الكريم كُلَّهُ شِفَاءٌ، وهُدًى، ورَحمةٌ، وكُلُّ مَا أَصَابَ المسلِمِين فهُوَ بِسَبَبِ إِعراضِهِم عن كتابِ رَبِّهِم وتَمَسُّكِهِم بِأَقوالِ عُلماءِ الرُّسُومِ المُنَافِقِين الَّذِينَ جَعَلُوا فَهْمَ القُرآنِ مَوقُوفًا على سَلَفِهِم دُونَ خَلَفِهِم.

كَيْفِيَّةُ صُحْبَةِ الأَخْيَارِ وَالصُّلَحَاء:

وأَمَّا صُحبَةُ الأَخْيَارِ وَالصُّلَحَاءِ: فَهِيَ الصُّحبةُ الشَّرعِيَّةُ السَّلَفِيَّةُ، وهِيَ تَكُونُ بتَهذيبٍ أو تَعلِيمٍ، والتَّهذيبُ النَّافِعُ يَكُونُ نَاشِئًا مِن خَيِّرٍ صَفَت ظَوَاهِرُهُ وبَوَاطِنُهُ بظَاهِرِ الكِتابِ

والسُّنَّةِ ولُبَابِهِمَا ودَقَائِقِهِمَا.

مِثَالُ ظاهرِهِمَا: استِدلَالُ العَالِمِ الخَلَفِيِّ بقولِهِ تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَـٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة:١٦٨]، فتَرَاهُ آكِلًا شَارِبًا بمَعنى: مُتْرَفًا مُنَعَّمًا ذَاهِبًا مَعَ لَذَّاتِهِ حيثُما شاءَ اعتِمادًا على فَهمِهِ، وإِذَا وَضَعَ اللَّحمَ على مائدةٍ مَثَلًا، تَجِدُهُ يَبدَأُ بِهِ، ويَقُولُ: قَالَ ﷺ: «ابْتَدِئُوا بِسَيِّدِ الطَّعَامِ»[1].

ومِثَالُ دَقَائِقِ الكِتابِ والسُّنَّةِ ولُبَابِهِمَا: استِدلَالُ العَالِمِ السَّلَفِيِّ الأَتْقَى الخَيِّرِ المصلِح وَارِثِ مَقَامِ النُّبُوَّةِ بِقولِهِ تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [الأعراف:٣١] ثُمَّ يُردِفُها بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[الأعراف:٣١]، فالزَّائِدُ على ضَرُورِيَّاتِهِ

---

١. روى ابن ماجه (٣٣٠٥) مِن حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «سَيِّدُ طَعَامِ أَهلِ الدُّنيا وأَهلِ الجَنَّةِ اللَّحْمُ». قال الألباني: ضعيفٌ جدًّا. انظر: «الضعيفة» (٣٧٢٤).

يُعْطِيهِ لجَارِهِ المُتَضَرِّرِ جُوعًا، وتَجِدُهُ يَستَدِلُّ بقولِهِ تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]، ثُمَّ يُرْدِفُهُ بقولِهِ تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [مريم: ٥٩] ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]، فتَرَاهُ يَتْرُكُ الزَّائِدَ على شَهَوَاتِهِ حِجَابًا بَينَهُ وبَينَ غَيرِهَا، وإِذَا وُضِعَ اللَّحمُ عَلَى مَائِدَةٍ مَثَلًا، تَجِدُهُ يَقُولُ: قَالَ ﷺ: «ابْتَدِئُوا بِسَيِّدِ الطَّعَامِ»[1]، وقالَ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

ومِثالٌ آخَرُ، تَجِدُ العَالِمَ الخَلَفِيَّ المشهُورَ بِالصَّلَاحِ في زَمَانِنَا هذا، إِذَا نَزَلَت بِهِ مُصِيبَةٌ ودَهَمَتْهُ نَائِبَةٌ والعِيَاذُ بِاللهِ، بَدَلَ أَن يُبَادِرَ لِلصَّلَاةِ ويَدعُو مَن هُو أَقْرَبُ إِلَيهِ مِن حَبْلِ الوَرِيدِ، يَذْهَبُ إلى قُبُورِ الصَّالِحِينَ ويَتَوَسَّلُ بِهِم، ويَقُولُ:

---

١. انظُر ما تقدَّمَ.

هُم مَصَابِيحُ الدُّنيا ومَهْبِطُ الرَّحَمَاتِ والبَرَكَات، وهُم يَنفَعُون ويَضُرُّون.

وتَجِدُ العَالِمَ السَّلَفِيَّ الخَيِّرَ الَّذِي تَجِبُ صُحبَتُهُ وتُذَكِّرُ باللهِ رُؤيَتُهُ يَقُولُ: نَعَم، الأَولياءُ هُم مَصَابِيحُ الدُّنيا، بمعنى: أَنَّهُم يُقْتَدَى بِهِم في أَفعالِهِم ويُطَاعُون في أقوالِهِم، لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥]، وقالَ لنَبِيِّه ﷺ بعدَ مَا نَصَّ عليهِ إِخوانه مِنَ النَّبِيِّين والمُرسَلِين: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ولم يَقُل لَهُ: تَوَسَّل بِهِم عندَ الشَّدَائِدِ، ولَا قالَ ﷺ لأَحَدٍ مِن أصحابِهِ: تَوَسَّلُوا بمَوْتَاكُمْ عِندَ مُلِمَّاتِكُمْ.

نَعَم، الأَولياءُ يَنفَعُونَ ويَضُرُّون، ولكِن بدُعائِهِم الصَّالِح إِن حَصَلَتِ الإِجَابَةُ، والتَّوَسُّلُ بهم لَا يَكُونُ بذَوَاتِهِم، بل

بِأَعمالِنَا المُتَعَلِّقَةِ بِهِم، كحُبِّنَا لهُم واقتِدَائِنَا بِهِم وزِيَارَتِنَا لهُم مِن غَيرِ شَدِّ رَحْلٍ.

زِيَادَةُ إِيضَاحٍ للصُّحْبَةِ الشَّرعِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ:

كانت الصُّحبَةُ في الصَّدرِ الأَوَّلِ صُحبَةً شَرعِيَّةً خَالِيَةً مِن الأَورَادِ المُبْتَدَعَةِ والخَلَوَاتِ المُخْتَرَعَةِ وَالارْتِزَاقَاتِ المُمْتَنَعَة (وأَمَّا الاستِدلَالُ بغَارِ حِرَاءٍ، فهُو مِن خُصُوصِيَّتِهِ ﷺ قبلَ النُّبُوَّة، ولهذا لم يُنْقَل إِلَينَا أَنَّهُ ﷺ أَدْخَلَ واحِدًا مِن أَصحابِهِ خَلْوَةً، أو أَدْخَلُوا غَيرَهُم، بل نَهَوا عَنِ التَّبَتُّلِ والرَّهبَانِيَّة، وجَعَلُوا بَدَلَها الاعتِكَافَ إِلَّا الفِرَارَ أَيَّامَ الفِتنةِ)، وكانتِ الصُّحبَةُ خَالِيَةً مِنَ السَّيطَرَةِ على القُلُوبِ، بحيثُ أَنَّ المُرِيدَ يُشَخِّصُ شَيخَهُ في كُلِّ لَحظةٍ، وأَنَّ مَن قَالَ لِشَيخِهِ: وَلِمَ؟ لَمْ يُفْلِح، فهَذَا سَيِّدُ العَالَمِينَ، كانَ إِذَا أَمَرَ أَصحابَهُ بأَمْرٍ، يَقُولُونَ لَهُ: «**أَوَحْيٌ أَم رَأْيٌ يَا رَسُولَ اللهِ؟**» كَمَا في

«الصَّحيح»[1]، نَعَم، المَحَبَّةُ في اللهِ بينَ عُمُومِ المسلمين

١. هذا مشهورٌ في كتب السِّيَر والمغازي، «**أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ على أَدنَى ماءٍ مِن مِياهِ بَدرٍ إلى المدينة. فقال الحُبَاب بن المنذر بن عمرو بن الجَمُوح: يا رسول الله! أَرأَيتَ هذا المنزل، أَمَنزِلٌ أَنزَلَكَهُ اللهُ فلَيسَ لنَا أن نَتَقَدَّمَهُ أو نتأَخَّرَعَنهُ، أَم هُوَ الرَّأيُ والحَربُ والمَكِيدَةُ؟ فقال: بَل الرَّأيُ والحَربُ والمَكِيدَةُ. قال: يا رسولَ الله! إِنَّ هذا لَيسَ لَكَ بمَنزِلٍ، فانهَض بِنَا حتَّى نَأتِيَ أَدنَى مَاءٍ مِن القَومِ...** » إلخ. حكاه ابن إسحاق - كما في «سيرة ابن هشام» (ص٦٢٠)–وقال: فحُدِّثتُ عن رجالٍ مِن بني سَلِمَة... إلخ.

قال الألباني في تخريج «فقه السِّيرة» للغزالي (ص٢٢٤): «وهذا سندٌ ضعيفٌ لجَهَالَةِ الواسطةِ بين ابن إسحاق والرِّجال مِن بني سلمة. وقد وصلهُ الحاكم (٣/ ٤٢٦- ٤٢٧) من حديث الحُبَاب، وفي سنده من لم أعرفه. وقال الذَّهبيُّ في «تلخيصه»: «قُلتُ: حديثٌ مُنكرٌ... » »اهـ.

قلتُ: في سند الحاكِم: أبو حفص الأعشى(عمرو بن خالد)، قال ابن حجر في «التقريب»: منكر الحديث.

وقال الألباني في «دفاع عن الحديث النبوي» (ص٢٦): «وهذا إسنادٌ مُرسَلٌ مَجهولٌ، فهُو ضعيفٌ، وقد وَصَلَهُ بَعضُهم، وفِيهِ مَن لا يُعرَف..»اهـ. وخَرَّجَهُ أيضًا في «الضَّعيفة» (٣٤٤٨). قلتُ: رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٨٧٤) من طريق: «ابن إسحاق، قال: حدثني يزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير، ... »، فهو مِن مُرسل عُروة بن الزبير، والمُرسَل مِن

وَاجِبَةٌ مُرَغَّبٌ فيها، وتتأكَّدُ مَعَ ذَوِي الخُصُوصِيّة، بِعِلمٍ أو تَقْوًى أو صُحْبَةٍ أو قَرَابَةٍ لَهُ ﷺ.

شُيُوخُ الصُّوفِيَّةِ الأَقْدَمُونَ السَّلَفِيُّونَ وتَرْبِيَتُهُمْ:

يَنقُلُ إِلَينا التَّارِيخُ الصَّحِيحُ أَنَّ الإنسانَ في صَدرِ الإِسلامِ إِذَا اشتَهَر بِعِلمٍ وتَقْوًى وصَلَاحٍ يَتَصَدَّى للوَعظِ والتَّذكير، فكانت النَّاسُ تُلَازِمُهُ وتَقْتَبِسُ مِن مَعَارِفِهِ المُبَارَكَةِ وأَحوَالِهِ الحَسَنَةِ، وكان إذا زَلَّ أو انْحَرَفَ ذَكَّرَهُم كَمَا يُذَكِّرُونَهُ، ولرُبَّمَا كان هُو الَّذِي يَتَعَهَّدُ الأُمَّةَ في مَظَانِّ الاِجتماعِ، فمَن رَآهُ مِنهُم مُنحَرِفًا دَعَاهُ إلى صُحبَتِهِ ولُزُومِ مُجَالَسَتِهِ، وقد تَصْدُرُ مِن أُولئِكَ الأَصحابِ الأَشياءُ تُخَالِفُ الشَّرعَ، فينهَونَ، وسُرعَانَ

قِسم الضَّعِيف، لذا قال الألباني في «دفاع عن الحديث النبوي» (ص٨٢) - ضمن مباحثةٍ-: إسنادُهُ مُرسَلٌ حَسَنٌ وَحينَئذٍ فَهُوَ إسنادٌ ضعيفٌ.

مَا يَرجِعُون، كما يُحْكَى عن[1] الجنيد[2] رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ صَحِبَهُ شَابٌّ فصُعِقَ يومًا، فقالَ لهُ: إِن عُدْتَ إلى هذهِ الحَال، لَا تَصْحَبْنِي بعدَ اليَوم[3].

«عمر بن بسكر» «مدرسة الإخاء بـ«بسكرة»»[4]

١. في «الشِّهاب»: علي.

٢. في «الشِّهاب»: الجنيدي.

٣. «الاِعتصام» للشّاطبيّ (٢/ ١١٣).

٤. «الشِّهاب»، م٩، (ص٤٧٥-٤٨٠)، ج١٢، رجب ١٣٥٢هـ- نفامبر ١٩٣٣م.

الأَمْرَاضُ الفَاشِيَةُ فِي الإِسْلَامِ (٢)

عَدَمُ اتِّخَاذِ مُرِيدِي التَّصَوُّفِ الأَقْدَمِينَ مَشَائِخَهُمْ أَرْبَابًا وَأَنْبِيَاءَ:

لم يَكُن مُرِيدُو الصُّوفيَّةِ الأَقدَمُون يَتَّخِذُون مَشَايِخَهُم أَرْبَابًا لَا استِقلَالًا ولَا مَعَ اللهِ يَدْعُونَهُم، أو يَذبَحُون ويَنْذُرُون لهُم، أو يَحْلِفُون أو يَسْتَعِينُونَ بِهِم، أو يُعَامِلُونَهُم بِأَيِّ نوعٍ كانَ مِن أَنواعِ العِبادَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا للهِ وحدَهُ، بل كَانُوا مُمْتَثِلِينَ في ذلكَ قولَ ربِّهِم: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل: ٢٠-٢١] وقولَ ربِّهِم: ﴿فَصَلِّ

﴿لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]

وقولَهُ ﷺ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ»[١]، وقولَ ربِّهِم: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقولَهُ ﷺ: «إِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ»[٢]، وقَولَهُ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُت، فَلَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»[٣].

فكَمَا أَنَّهُم لم يَتَّخِذُوهُم أَرْبَابًا، كذلكَ لم يَتَّخِذُوهُم أَنبِيَاءَ يُشَرِّعُونَ لهُم شَرَائِعَ مَا أَنزَلَ اللهُ بِهَا مِن سُلطَانٍ، وذلكَ كَذِكرِ اللهِ بالأَسماءِ المُفْرَدَةِ، كَـ: الله الله، أو حَيّ حَيّ، أو غيرِهما، وكَالإِذنِ لهُم فِيهَا، والتِزَامِ الهَيْئَاتِ المخصُوصَةِ حالَ ذِكرِهَا؛

---

١. مسلمٌ (١٩٧٨) من حديث عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

٢. التِّرمذيّ (٢٥١٦) من حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما. وقال الألباني: صحيحٌ.

٣. البُخاريّ (٢٦٧٩ و٣٨٣٦) ومسلمٌ (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

مِن تَغْمِيضِ العَينَين، والاِختِلَاءِ وَالاِستِقبَالِ وإِنْغَاضِ الرَّأسِ والجَهْرِ، مِن كُلِّ مَا يُنَافِي الخُشُوعَ للهِ رَبِّ العَالَمِين، وتَرتِيبِ مِقْدَارٍ مِنَ الثَّوَابِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللهُ بعِلمِهِ لِلمُتَعبِّدِينَ، إِلَّا مَا كَانَ على لِسَانِ المعصُومِينَ سَلَامُ اللهِ عليهِم أجمعين. ومِن جُملَةِ تَشَارِيعِهِم: تَحرِيمُ حَلِيلَةِ الشَّيخِ لِلمُرِيدِ، قِيَاسًا بَاطِلًا على تَحرِيمِ حَلَائِلِهِ ﷺ أُمَّهَاتِ المؤمنينَ رحمةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ عَلَيهِنَّ، وعَدَمُ الاِعتِدَادِ بالهَفَوَاتِ الَّتِي تَصْدُرُ مِنَ الشَّيخِ في بعضِ الأَحَايِين، فهِي عندهُم وإِن ظَهَرَت مَعصِيَةً فهِيَ في بَاطِنِ الأَمرِ طَاعَةٌ، وإِنَّمَا ظَهَرَ في هذا المظهرِ السَّيِّءِ اختِبَارًا لِنِيَّاتِ المُرِيدِينَ، وكَأَمرِ المُرِيدِ بِالتَّسلِيمِ لِشَيخِهِ وقَبُولِ كُلِّ مَا يَرِدُ عَلَيهِ، بأَن يَجعَلَ نَفسَهُ كالمَمْلُوكِ، بل كَالمَيتِ بينَ يَدَيهِ، وغيرِ ذلِكَ مِن تُرَّهَاتِهِم الَّتِي أَصبَحَت اليَومَ شِرْعَةً ومِنْهَاجًا.

بل كانَ مُرِيدُو التَّصَوُّفِ الأَقْدَمُونَ يَذكُرُونَ اللهَ بِالأَوْرَادِ

الَّتِي تَعَبَّدَ بِهَا السَّلَفُ وَصَالِحُ المؤمِنين مِن الخَلَفِ (كصِيَغِ التَّهليل والتّكبير والتّحميد والاستغفار والدَّعَوَات الخَاصَّة الـوَارِدَةِ في صحيحِ السُّنَّة والمفرَدَة بالتَّآلِيف كَـ «الحِصنِ الحَصِين»[1] و«الكَلِم الطَّيِّب»[2] وغيرِهِمَا) قِيامًا وقُعُودًا وعلى جُنُوبِهِم.

قالت عائشةُ ﵂: **«كَانَ ﷺ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»**

---

١. هُوَ: «الحصن الحصين مِن كلام سَيِّد المُرسَلِين» في الدعوات المأثورة، من تأليفِ: الشَّيخ محمد بن محمد الجَزَرِيّ (ت ٨٣٣هـ)، صاحِب «النَّشْر في القِراءات العَشْر» وغيرها. قال في «كشف الظنون»: «وهُو مِن الكُتب الجامعة للأدعية والأَوراد والأذكار الوارِدة في الأحاديث والآثار»اهـ، وقد شرحه غيرُ واحدٍ.

٢. هُوَ: «الكَلِم الطَّيِّب» لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة (ت: ٧٢٨هـ). وقد شرحه بدر الدين العينيّ الحنفيّ (ت ٨٥٥هـ) في «العَلَم الهيِّب».

(حديثٌ صحيحٌ)[١]، مُكْتَفِينَ بإِذْنِ اللهِ لهُم في كتابِهِ العزيز: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ [الجمعة: ١٠]، مُمْتَثِلِينَ أَمرَهُ تعالى بقولِهِ: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعٗا وَخِيفَةٗ وَدُونَ ٱلۡجَهۡرِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وقولِهِ ﷺ: «أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ...» الحديث الصَّحيح[٢]، وما وَرَدَ في تِلكَ الأَورَادِ على لِسَانِ المعصُومِ رَجَوْهُ، وما لم يَرِدْ سَأَلُوهُ، ولم يَكُونُوا يَتَّخِذُونَ شَيخَهُم مَعصُومًا بحيثُ الحَلَالُ مَا حَلَّلَهُ والحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ.

وخُلَاصَةُ القولِ: إِنَّ لفظَ الصُّحبةِ مُشعِرٌ تَمَامَ الإِشعارِ بكيفيَّةِ المُعَامَلَةِ الَّتِي كَانُوا يَتَعَامَلُون بِهَا مع شُيُوخِهِم مِن عَدَمِ اتِّخَاذِهِم أَربَابًا وأَنبِيَاءَ، بل أَصْحَابًا مُتَعَاوِنينَ على البِرِّ

---

١. مسلمٌ (٣٧٣) من حديث عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنها.

٢. البُخاريُّ (٢٩٩٢) ومسلمٌ (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعريّ رَضِيَ اللهُ عَنه.

والتَّقوى، حَشَرَنَا اللهُ في زُمرَتِهِم، ولَا حَرَمَنَا مِن شَفَاعَتِهِم بعدَ إِذنِ اللهِ لهُم، اللَّهُمَّ آمِين.

اسْتِيقَافُ سَائِلٍ مُسْتَرْشِدٍ فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُهِمَّتَيْنِ:

المسألةُ الأُولَى: قَولُهُ لنا: يَا هَذَا! مَا لِي أَرَاكَ تَأْتِي بالآياتِ الـوَارِدَةِ في حَقِّ الكَافِرِين والمُنَافِقِين وتُطَبِّقُها على عِبادِهِ المُؤمنين؟

المسألةُ الثَّانية: قَولُهُ لنا: يَا هَذَا! إِنَّكَ تَقُولُ: إِنَّ الصُّوفيَّةَ الأَقدَمِينَ لم يَكُونُوا يَذكُرُونَ اللهَ بِالأَسماءِ المُفْرَدَةِ كَـ: الله الله، وغيرِه، اعتِمَادًا مِنكَ على عَدَمِ جَوَازِ ذلكَ، ولكِن مَا تَصنَعُ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف: ١٨٠]، وقولِهِ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأنعام: ٩١]، وقَولِهِ ﷺ: «اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي»[1] وقَولِهِ ﷺ: «إِنَّ للهِ

---

١. التِّرمذيّ (٣٨٦٢) من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، وقال الألباني:

تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا أَوْ حَفِظَهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»[١].

الجوابُ عن المسألةِ الأُولَى:

اتَّفَقَ الأُصوليُّون والمُحَدِّثُون والفُقهاءُ الأَقْدَمُون على أَنَّ ما نَزَلَ في حَقِّ قَومٍ يَشمَلُ مَن عَمِلَ عَمَلَهُم، وأَنَّ العِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ، لقولِهِ تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وإِلَّا لَتَعَطَّلَت سَائِرُ أَحكامِ الدِّينِ. أَقولُ: ومِمَّا يَزِيدُ المَسألةَ إِيضَاحًا قولُ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، نَزَلَت في خُصُوصِ مَفَاتِيحِ الكَعبةِ[٢]، فَلَو قَصَرْنَاهَا

ضعيفٌ. لكن صحَّ الحديث بلفظ: «احْفَظُونِي فِي أَصْحَابِي». انظر: «الصحيحة» (١١١٦).

١. البُخاريُّ (٢٧٣٦) ومسلمٌ (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه.

٢. انظر: «تفسير الطبري» (رقم ٩٩١٤)، ط. دار هجر.

على سَبَبِهَا لَمَا جَازَ الاِستِدلَالُ بها على غَيرِها مِن الأَمَانَات، كيفَ وهِيَ مُتَنَاوِلَةٌ لكُلِّ أَمَانَةٍ، وَأَوضَحُ مِن هذا قولُ اللهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: نِداء للمُؤمنين الموجُودِينَ، لِاختِصَاصِ النِّدَاءِ بالموجُودِ، لأَنَّ نِدَاءَ المعدُومِ عَبَثٌ[1]، تعالى اللهُ عنهُ، فَلَو قَصَرْنَا هَذَا النِّدَاءَ على الموجُودِينَ إذ ذاكَ لَمَا تَنَاوَلَ مَن سيُوجَدُ بَعدهُم، كيفَ والآيةُ عَامَّةٌ، ومُتَنَاوِلَةٌ لكُلِّ صَالِحٍ للنِّداءِ مَوجُودًا حَقِيقةً أو حُكْمًا، وأيضًا الأَوامِرُ والنَّوَاهِي الإِلهيَّة إِنَّما مُتَعَلَّقُها أَوصَافُ الأَنَاسِيِّ لَا أَعينُهُم.

الجَوَابُ عن المسألةِ الثَّانِية:

قَولُ المُسْتَرْشِدِ: «قَولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]»، هَذَا استِدلَالٌ على غَيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، لأَنَّ نِزاعَنا في الذِّكرِ بالأَسماءِ المُفرَدَة، لا في

١. في «الشِّهاب»: عبثًا!

الدُّعاءِ بها، وشَتَّانَ بينَ الذِّكرِ الَّذِي هُو قولُ القائلِ: الله الله، وبَينَ الدُّعاءِ الَّذِي هُو قَولُهُ: يَا الله، يا حَيُّ يا قَيُّوم، بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ، لأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾، ولم يَقُل: فاذْكُرُوهُ بِهَا.

وأَمَّا قَولُهُ: «قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]» فهذا وَارِدٌ جَوَابًا عن سُؤَالٍ مُتَقَدِّمٍ مَذكُورٍ، وهُو قَولُهُم: ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١]، إلى أَن قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ الآية، أي: الَّذِي أَنْزَلَ الكتابَ.

وأَمَّا قولُهُ: «اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي»[1]، فهَذا مَعْمُولٌ لِعَامِلٍ مَحْذُوفٍ تَقديرُهُ: اتَّقُوا اللهَ ونحوُهُ. وأَمَّا قَولُهُ: «إِنَّ للهِ

---

١. تقدَّمَ تخريجُهُ.

تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» الحديث[١]، فهذا لاَ يَنْفَقُ ولاَ يَرُوجُ في سُوقِ المُنَاظَرَةِ، لأَنَّ كَلاَمَنا في الذِّكرِ لَا فِي الإِحصاءِ والحِفظِ.

زِيَادَةُ إِيضَاحٍ لِلمَوْضُوعِ نَقْلاً مِن كِتابِ «المِنحة»[٢] بتصرُّف:

قالَ فيهِ صاحبُهُ (أَثَابَهُ الله): إِنَّ ذِكْرَ اللهِ بِالأَسماءِ المُفْرَدَةِ لم يُشْرَع، وليسَ فِيهِ ولَا حَديثٌ ضَعيفٌ يُسْمَع؛ لأَنَّهُ لَفظٌ مُجَرَّدٌ عَن خَبَرِهِ، فَلَا يُفِيدُ إِيمَانًا بِاللهِ ولَا تَوحِيدًا ولَا تَعظِيمًا لَهُ ولَا تَمْجِيدًا، ولم يَرِد في تَفسيرِ آيَةِ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ

---

١. تقدَّمَ تخريجُهُ.

٢. هو كتابُ «**المنحة المحمَّديَّة في بيان العقائد السَّلفيَّة والفوائد الشَّرعيَّة والمسائل البدعيَّة**» لمؤلِّفه السَّلَفيّ محمَّد بن أحمد بن محمد بن عبد السلام خضر الشُّقيريّ الحوامديّ، مُؤسِّس «الجمعية السَّلفيَّة المؤلَّفة لإحياء السُّنَّة المحمَّديَّة» بالحوامديَّة، جِيزة، مصر.

﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف: ١٨٠] ولَا غيرِهَا ما يُرِيحُ رَائِحَةَ جَوَازِ الذِّكرِ بِالِاسمِ المُفرَد... إلخ ما قالَ تحتَ عُنوان «فائدةٌ مُهِمَّةٌ جِدًّا»[1]، ثُمَّ قالَ في موضعٍ آخرَ مِن الكتابِ مَا مُلَخَّصُهُ: الأَذكارُ والأَورَادُ والأَدعيةُ الَّتِي أَلَّفَهَا مَشَايِخُ الطُّرُق (يعني: المُتَأَخِّرِين حَاشَا المُتَقَدِّمِين) وتَعَبَّدَ بِهَا المُتَصَوِّفُون وَالمُتَفَقِّرُون لَا تُسَنُّ ولَا تُسْتَحَبُّ ولَا تُبَاحُ المُوَاظَبَةُ عليها بحَالٍ؛ لأَنَّها شَرعٌ لم يَأذن بِهِ اللهُ ورَسُولُهُ: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾[الشورى: ٢١]، ولَيسَ لأَحَدٍ أَيًّا كَانَ أَن يَشرَعَ للنَّاسِ عِبادةً ويَحُثَّهُم عليها؛ لأَنَّ التَّشريعَ والعِبادَةَ للهِ وحدهُ، فلم يَشْرَع وِرْدَ السَّحَر ولَا مِيمِيَّتَهُ، ولَا مُبْتَهِجَتَهُ،

١. «المنحة» (ص١٩٨)، ط. دار الكتب العلمية.

ولَا مَنْظُومَتَهُ، ولَا وِرْدَ السِّتَار للبَاكُوبي[١] ... إلخ ما قَالَ وأَطَالَ[٢].

نِدَاءٌ وحَثٌّ واسْتِرْشَادٌ لإِخْوَانِي المُسْلِمِين:

فَيَا مُسلِمُونَ! مَا لِي أَرَاكُم أَعرَضتُم عَن أَورَادِ نَبِيِّكُم الَّتِي تَعَبَّدَ بِهَا سَلَفُكُم وصَالِحُ خَلَفِكُم، وجَمَعَهَا لَكُم الأَيِمَّةُ الأَعلامُ الَّذِين تَثِقُونَ بِهِم، فصَحيحُ البُخاريِّ ومُسلم ومالك وباقي الصِّحاح فيها ما شاءَ اللهُ، وإِن أَردتُّم تَأليفًا مُستقِلًّا فِيهَا فَدُونَكُم كتابُ «الحِصن الحَصِين»، وكتابُ «الكَلِم الطَّيِّب» وغيرهُما، قُولُوا لي بِرَبِّكُم إِن كُنتُم تُرِيدُون البَرَكَةَ، فالبَرَكَةُ بأَوْرَادِ النَّبيِّ أَعظمُ، وإِن تُرِيدُوا الاِقتِدَاءَ فَبِالمَعْصُومِ أَمْنَعُ وأَسْلَمُ، وإِن كُنْتُم تُرِيدُونَ التَّعَصُّبَ فَالتَّعَصُّبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ

١. في «المنحة»: للباكوني!

٢. «المنحة» (ص١٩٦).

أَفْخَرُ وأَكْرَمُ.

وإن كانَ ذَلِكَ جهلًا مِنكُم، فها نَحنُ بَيَّنَّا لكُم، ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌ﴾ [البقرة: ٦١] ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤].

استِدلالٌ بكَلامِ إمَامَينِ جَلِيلَينِ وكَفَى بِهِمَا حُجَّةً:

قالَ الإمامُ الحافِظ الحُجَّةُ ابنُ حجرٍ العسقلانيّ في «فتح الباري على صحيح البخاريّ»[1]: «إِنَّ أَلفَاظَ الأَذكارِ تَوقِيفِيَّةٌ، ولها خَصائِصُ وأَسرَارٌ لَا يَدخُلُها القِياسُ، فتَجِبُ المحافظةُ على اللَّفظِ الَّذِي وَرَدَت بِهِ السُّنَّةُ».

١. (١١/ ١١٢)، ط. دار المعرفة.

وقـالَ الإمـامُ الحُجَّة الحافِظ شيخُ الإِسـلامِ أحمدُ بنُ تيميَّة: «ومِن أَشَدِّ النَّاسِ عَيْبًا مَن يَتَّخِذُ حِزبًا ليسَ بمَأْثُورٍ عن النَّبيِّ ﷺ، وإِن كان حِزبًا لبعضِ المشايِخِ ويَدَعُ الأَحزَابَ النَّبويّةَ الَّتِي كَانَ يَقُولُها سَيِّدُ بَنِي آدم، وإِمَامُ الخَلْقِ، وحُجَّةُ اللهِ على عِبَادِهِ»[١].

«مدرسة الإخاء» «بسكرة» «عمر بن بسكر»[٢]

١. «الفتاوى الكبرى» (٢/ ٣٨٧)، ط. دار الكتب العلمية.

٢. «الشِّهاب»، م٩، (ص٥١٥-٥١٩)، ج١٣، شعبان ١٣٥٢هـ- ديسامبر ١٩٣٣م.

الأَمْرَاضُ الفَاشِيَةُ فِي الإِسْلَامِ (٣)

رَأْسُهَا الجَهْلُ، وذِرْوَةُ سَنَامِهَا التَّقْلِيدُ، وَزِمَامُهَا التَّعَصُّبُ

إِلَى مَن ذُكِّرَ بآيَاتِ رَبِّهِ ولم يُعرِضْ عَنهَا، إِلَى مَن يَلتَقِطُ الحِكمَةَ حَيثُ وَجدَهَا، إِلَى المُسلِمِ الحَنِيفِ الَّذِي يهمُّه عِلَاجُ قَلبِهِ وِالإِخْبَاتُ والإِنَابَةُ إلى رَبِّهِ، أُقَدِّمُ لَكَ هَذهِ الذِّكرَى، لِتَكُونَ لِي ولَكَ بِهَا عِندَ اللهِ ذِكْرَى: إِنَّ أُمَّتَنَا اليومَ لَفِي جَهلٍ كبيرٍ وخَطَأٍ كَثِيرٍ، شَابَ عَلَيهِ الصَّغير، وهَرِمَ عَلَيهِ الكَبِير، جَهْلٌ بأُصُولِ الدِّينِ وقَوَاعِدِهِ، جَهْلٌ بمُقْتَضَيَاتِهِ ومَقَاصِدِهِ، وجَهْلٌ بشُؤُونِ النَّبيِّ ﷺ وسُنَّتِهِ القَوليَّة والعَمَليَّة، جَهْلٌ بمَذَاهِبِ أَيِمَّتِنَا رضي الله عنهم الصَّحيحة المَرْضِيَّة، فلِهَذَا وَصَلَ بنا الحَالُ إِلَى ما تَرَى: هَوًى مُتَّبَع، وشُحٌّ مُطَاعٌ، وإِعْجَابُ كُلِّ ذِي رَأيٍ

برَأْيِهِ، وعَادَ الدِّينُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، حَرِيبًا مُحْدَقًا بجُيُوشِ الفَتْكِ والـرَّدَى، فمِن طَوَائِفَ... إِلحَادِيَّة تُرِيدُ تَغيِيرَهُ[1] وتَحوِيلَهُ، إلى طَوَائِف تَبشِيرِيَّة تُرِيدُ إِزعَاجَهُ وتَهْوِيلَهُ، إلى عُلماء سُوءٍ وجُمُودٍ شَادِّينَ وِثَاقَهُ وتَكبِيلَهُ، وكُلُّهُم عَن بَكْرَةِ أَبِيهِم يُرِيدُونَ اكتِسَاحَهُ والقَضَاءَ عَلَيهِ، وهَيْهَاتَ أَن يَبلُغَ أَحَدٌ مِنهُم المُرَادَ والطَّائِفَةُ القَائِمَةُ على الحَقِّ لهُم بالمِرْصَاد، لَا يَسْأَلُونَ عَلَيهِ أَجْرًا، ولَا يُكَلِّفُونَ الأُمَّةَ أَن تَتْبَعَ زَيدًا أَو عَمْرًا، إِلَّا أَيِمَّة فَطَاحِلَ أَبْرَارًا[2]، فَضْلُهُم كالشَّمسِ في رَابِعَةِ النَّهَارِ، مِن كَونِهِم أَدِلَّاءَ عَلَى الحَقِّ مُوصِلِين إِليهِ، لَا مُشَرِّعِيهِ ولَا مُنْتَحِلِيهِ.

١. في «الشِّهاب»: تغيره!

٢. في «الشِّهاب»: أبرار.

مِثالُ جَهْلِنَا بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ القَوليّة والعَمليّة:

إِنَّنَا كُلَّمَا طَرَقَ مَسْمَعَنَا لَفظُ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ» إِلَّا نَظُنُّ ذَلِكَ حُجَّةً في الدِّين، مَعَ أَنَّهُم نَصُّوا عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ رَفْعِ الحَدِيثِ لَيسَ كَافِيًا فِي الاِحتِجَاجِ؛ لِاحتِمالِ ضَعفِهِ، أو نَسْخِهِ، أو وَضْعِهِ، أو أَنَّهُ مِن قَبِيلِ الفَتَاوى الشَّخصِيَّة الَّتِي جَعلَهَا الجُمهُورُ مَحَلَّ اجتِهَادٍ[1]، وإِنِ احتجَّ بِهَا بعضُ جَهابِذَةِ العِلمِ والسَّدَاد[2]، وكذلِكَ قَولُ الصَّحابيِّ إِذَا انفَرَدَ

١. لَعَلَّهُ يُريدُ: أنَّها تَكُونُ بِاجتهادٍ مِنهُ ﷺ. انظر: «**الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**» للدكتور محمَّد الزحيلي (٢/ ٣٤٦-٣٤٨). تنبيهٌ: اجتهادُ النَّبيِّ ﷺ تشريعٌ؛ لِأَنَّهُ لا يُقَرُّ على خطأٍ. انظر: «**حاشية الطاهر ابن عاشور على شرح تنقيح الفصول للقرافي**» (١/ ٢٢١)، مطبعة النهضة ـ تونس.

٢. لعلَّهُ يُريدُ: ولم يَرَوها مِن قبيلِ الاِجتهاد.

بِهِ[١]، وكَانَ أَكثرُ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنهُم عَلَى خِلافِهِ[٢].

كما أَنَّنَا كُلَّمَا نُقِلَ إِلَينَا حَدِيثٌ مِن السُّنَن العَمَلِيَّة نَظُنُّ ذَلِكَ حُجَّةً مِن الحُجَجِ القَاطِعَة[٣].

مِثَالُ جَهلِنَا بِأُصُولِ الدِّينِ وقَوَاعِدِهِ:

فمِن ذلِكَ اعتِقَادُ بعضٍ أَنَّ لَنَا الدَّارَ الآخرة، ولِغَيرِنَا الدُّنيا،

---

١. إذا كان يُريدُ: أَنَّهُ لم يُخالِفهُ أحدٌ مِن الصَّحابة، فَهو حُجَّةٌ بهذا القَيد في روايةٍ عن مالِك، فإذا خُولِف فليسَ بحُجَّةٍ. وفي روايةٍ أخرى عنه: هُو حُجَّةٌ إذا انتشرَ. انظر: «**نشر البنود على مراقي السُّعُود**» (٢/ ٢٦٤).

٢. إذا كان للصَّحابيِّ مُخالِفٌ مِن الصَّحابة. فقد اختلفوا في حُجِّيَّتِهِ. انظر: «**الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**» للدكتور محمَّد الزحيلي (١/ ٢٧١-٢٧٤).

٣. وذلك لأنَّ أفعالَ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم على أنواعٍ، مِنهَا ما يُقتَدَى بِهِ فيهَا، ومِنهَا ما لَا؛ كالفِعل الجِبلِّيِّ والعَادِيِّ والدُّنيويِّ وكَالفِعل الخَاصِّ بِهِ.
انظر: «**أفعال الرَّسول صلى الله عليه وسلم ودلالتها على الأحكام الشَّرعيَّة**» للدكتور محمد سليمان الأشقر (١/ ٢١٦)

فلِهَذَا يَنْدُرُ فِي خَلَفِنَا مَن يَعمَلُ للدِّينِ والدُّنيا مَعًا كما كَانَ سَلَفُنَا الصَّالِح، فتَكْثُرُ فِينَا طَوَائِفُ التَّبَتُّل والانقِطَاعِ الَّذِي هُو دِينُ النَّصرانيَّة (إِلَّا الفِرَار أَيَّام الفِتنة كما قَدَّمنا ذَلِكَ)، ويَكثُرُ فِينَا طَوَائِفُ المَادِّيَّات وَالاستِرْسَالِ معَ الشَّهوات الَّذِي هُو دِينُ اليَهُوديَّة، معَ أَنَّ دِينَنَا دِينُ الدُّنيا والآخِرَةِ مَعًا، دِينُ الرُّوحِ والجَسَدِ، دِينُ العِزَّةِ والسُّؤدَدِ، دِينُ سَعَادةِ الأَبَدِ، فَفِي «الصَّحيح» أَنَّ أَصحابَ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا يَتَّجِرُونَ ويَعمَلُون في نَخِيلِهِم[1]، وفي «الصَّحيح» أَيضًا: **«مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَو إِنْسَانٌ أَو بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ»**[2]، وفي الحديثِ أيضًا: **«أَنَّ الرَّجُلَ لَيُؤْجَرُ حَتَّى عَلَى اللُّقْمَةِ يَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِهِ»**[3]، ومِن حديثٍ صحيحٍ:

١. انظر - مثلاً-: البخاريّ (٢٠٤٧) و(٢٣٢٥) و(٢٣٢٧).

٢. البُخاريُّ (٢٣٢٠) ومسلمٌ (١٥٥٣) من حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

٣. البُخاريُّ (٢٧٤٢) ومسلمٌ (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي قاصٍ رضي الله عنه.

«مَن بَنى يَبْنِي فِي غيرِ ظُلْمٍ وَلَا اعْتِدَاءٍ كَانَ لَهُ أَجْرٌ جَارٍ مَا انْتَفَعَ بِهِ مِنْ خَلْقِ الرَّحمَنِ...» الحديثُ بتَمَامِهِ رواهُ أحمد[١]، وبما أَجْمَعُوا عَلَيهِ أَنَّ القِيامَ بالحِرَفِ المُهِمَّةِ فَرضُ كِفَايَةٍ، وأَنَّ المُبَاحَ يَنقَلِبُ طَاعَةً بالنِّيَّةِ الصَّالِحَةِ، ومِن ذَلِكَ دُخُولُ امرَأَةٍ النَّارَ في هِرَّةٍ[٢]، ودُخُولُ رَجُلٍ الجَنَّةَ في كَلْبٍ[٣]، وأَنَّ فِي كُلِّ ذِي كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرًا[٤]، كُلُّ هَذَا صَحِيحٌ في الحديث.

مِثَالُ جَهْلِنَا بِمُقْتَضَيَاتِهِ وَمَقَاصِدِهِ:

مِن ذَلِكَ مَسألةُ التَّوكُّل الَّتِي اختلط فيها على كثيرين الحَابِلُ بالنَّابِلِ. ظَنَّ الكثيرُ ولَا زَالُوا يَظُنُّون أَنَّ اتِّخَاذَ

١. أحمد في «المسند» (١٥٦١٦- الرسالة) من حديث معاذ بن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وخرَّجه الألباني في «الضعيفة» (١٧٧) وقالَ: ضعيفٌ.

٢. البخاريُّ (٢٣٦٥) ومسلمٌ (٢٢٤٢) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٣. البخاريُّ (١٧٣) ومسلمٌ (٢٢٤٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤. البخاريُّ (٢٣٦٣) ومسلمٌ (٢٢٤٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأَسبابَ يُنَافِي التَّوكُّل، وليسَ الأَمرُ كذلِك، بل الإِنسانُ مُطَالَبٌ بالعَمَلِ مَا في قُدرته وطاقته، ومُطَالَبٌ بالتَّوكُّل على رَبِّهِ في مَا فوقَ قُدرته وطاقته (أي: الإنسان): فالزِّراعيُّ مَثَلًا مَأمُورٌ ببَذْرِ الحَبِّ وحَرثِ الأَرض، لأَنَّهُما في طاقته، ومَأمُورٌ بالتَّوكُّل على اللهِ في الإنباتِ والحِفظِ مِن الجَوَائِحِ، لأَنَّهُما ليْسَتَا في طاقته وقُدرته (أي: الإنسان). ومِمَّا يُوضح المقام: مَا رُوِيَ مِن قَولِ النَّبِيِّ ﷺ لصاحِبِ النَّاقَةِ في حديثٍ رواهُ التِّرمذيُّ[1]: «اعْقِلْهَا وَتَوَكَّل»، أي: اعْقِلْهَا لَأنَّ العَقْلَ في قُدرتِك، وتَوَكَّل على اللهِ في حِفظِها، لأَنَّ حِفظَهَا مِن الأَمرِ السَّماويّ، وغيرِه مِمَّا لَا دَخْلَ لِلمَخلُوقِ فِيهِ.

مِثَالُ جَهْلِنَا بِمَذَاهِبِ الأَيِمَّةِ:

اعتِقادُنا أَنَّ كُلَّ مَا دُوِّنَ في مَذهبِ الإمامِ مَالِكٍ رضي الله عنه مِن

١. (٢٥١٧) من حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، وقال الألباني: حسنٌ.

الفُرُوعِ مَثَلًا أَنَّهُ مَذهَبُهُ، ولَيسَ الأَمرُ كَذَلِك، بل في مَذهبِهِ مَا يَتبَرَّأُ اللهُ ورسولُهُ والمؤمنُون مِن كُلِّ مَا أَلْصَقَهُ بِهِ بعضُ المُتَأَخِّرِين، أَمَّا مَذهبُهُ الأَصليُّ ومَذهبُ أَصحابِهِ الَّذِين أَخَذُوا عَنهُ مُشَافَهَةً فهُو لَيْلُهُ كنَهَارِهِ (**رَحِمَكَ اللهُ مِن إِمَامٍ! يَا لَوْ تَرَى مَا حَلَّ بمَذهبِكَ بَعدَكَ، ويَنْسِبُونَهُ إِلَيكَ مِن غَيرِ حَيَاءٍ ولَا خَجَلٍ يَا إِمَامَ السُّنَّة ويَا حَبْرَ الأُمَّةِ!**).

وكَذلِكَ اعتِقادُنا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لنا الخُرُوجُ مِن مَذهبٍ إِلَى مَذهبٍ إِذا اسْتَبَانَ لَنَا الدَّلِيل، وكَذلِكَ اعتِقادُنا انحِصَارَ الدِّينِ في المذاهبِ الأربعةِ دُونَ غيرِهَا، كمَذهبِ الظَّاهِرِيَّةِ أَتباعِ داوود الظَّاهريّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومَذهبِ الزَّيديَّةِ أَتباعِ زَيدِ بنِ زينِ العابدين وغَيرِهما مِن مَذاهِبِ آلِ البَيتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ[1]، وأَمَّا الفَتَاوَى

---

١. قال الحافظ الذَّهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٢) - بعد أن سَاقَ أسماء وطبقات الأئِمّة المُقَلَّدِين: «وبِكُلِّ حالٍ: فإلى فِقهِ مالكٍ المُنتَهَى، فعَامَّةُ آرائِهِ مُسدَّدَة، ولَو لم يَكُن لَهُ إلاَّ حَسْمُ مَادَّةِ الحِيَل، ومُراعاةُ المقاصِد،

مِن الصِّحاح كالبُخاريِّ ومُسلمٍ وغيرِهما، فهِيَ عِندَنا ذَنبٌ لَا يُغفَر، وجِنَايَةٌ لا تُكْفَر، وإِذا قَرأنَاها فإِنَّما قَرَأنَاها على سَبيلِ التَّبَرُّك، اللَّهُمَّ لُطْفًا لُطْفًا بِعِبادِك!

«عمر بن البسكري» «مُدَرِّس بمدرسة الإِخاء» بـ«بسكرة»[1]

لكَفَاهُ. ومَذهبُهُ قد مَلأَ المغرب، والأندلس، وكثيرًا من بلاد مصر، وبعض الشَّام، واليمن، والسُّودان، وبالبصرة، وبغداد، والكوفة، وبعض خراسان. وكذلك اشتهرَ مَذهبُ الأَوزاعيِّ مُدَّةً، وتَلاشَى أصحابُه، وتَفَانوا. وكذلك مذهبُ سفيان وغيرِهِ مِمَّن سَمَّينَا، ولم يَبقَ اليومَ إلاَّ هذهِ المذاهبُ الأربعة. وقَلَّ مَن يَنهضُ بمَعرفتها كما ينبغي، فضلاً عَن أن يكون مُجتهدًا. وانقطعَ أتباعُ أبي ثورٍ بعد الثلاث مئة، وأصحابُ داود إلاَّ القليل، وبقِيَ مذهب ابن جرير إلى ما بعدَ الأربع مئة. **وللزَّيدِيَّة مذهبٌ في الفُروع بالحجاز وباليمن، لكنَّهُ مَعدودٌ في أقوال أهلِ البدع، كالإِمَامِيَّة**، ولابأس بمذهب دَاوُد، وفيهِ أقوالٌ حسنةٌ، ومُتابعةٌ للنُّصوص، مع أنَّ جماعةً مِن العلماء لا يَعتدُّون بخلافه، ولهُ شذوذٌ في مسائل شَانَت مَذهبَه» اهـ.

١. «الشِّهاب»، م ١٠، (ص١٧-١٩)، ج١، رمضان ١٣٥٢هـ- جانفي ١٩٣٤م.

الأَمْرَاضُ الفاشِيَةُ في الإسْلَامِ (٤)

رَأْسُهَا الجَهْلُ، وذِرْوَةُ سَنَامِهَا التَّقْلِيدُ، وَزِمَامُهَا التَّعَصُّبُ

فمِن ذَلِكَ (مَسألَةُ اليقَاشَة)[1]، وهِيَ الِاسْتِرْقَاءُ بغَيرِ الكتابِ والسُّنَّةِ والكَلِمِ الطَّيِّبِ العَرَبِيّ.

هذهِ القَضيَّةُ قَد صارت اليومَ (والعِياذُ باللهِ) مَتْجَرًا تُشَدُّ إِلَيهِ الرِّحَال وتَتَعَلَّقُ بِذِمَمِ أَصحابِهَا الآمَال، ومَا هِيَ إِلَّا نَتِيجَة الجَهل، ووَلِيدَة الخَيَال والخَبَال.

ما جاءَ في المسألةِ مَنقُولًا جُلُّهُ مِن «نَيلِ الأَوطار» (ج ٢):

عن ابنِ مَسعودٍ رضي الله تعالى عنهُ قالَ: سمعتُ رسولَ

---

١. صَنعةُ أو مِهنَةُ «اليَقْشَة»- وهِي كتابةُ الحُرُوز- كانت مُتفشِّيةً في الوسط الجزائريِّ زَمانَ الجهلِ قبلَ أَن يَنتبِهَ النَّاسُ ويُفِيقُوا مِن جهالاتهم بظُهُور الدَّعوة الإِصلاحيَّة.

اللهِ ﷺ يقولُ: «إِنَّ الرُّقى وَالتَّمَائِمَ وَالتِّوَلَةَ شِـرْكٌ». رواهُ أحمد وأبو دَاوُود وابن ماجه[١]. قال الخلخالي[٢]: «المُرَادُ بِالتَّمَائِم مَا يُعَلَّقُ بأَعنَاقِ الصِّبيانِ مِن خَرَزَاتٍ وعِظَامٍ لدَفْعِ العَين»[٣]، وقال عبد الرَّحمن بن حسن[٤]: «الرُّقَى هِيَ الَّتِي

١. أحمد (٣٦١٥) وأبو داود (٣٨٨٥) ابن ماجه (٣٥٣٠) من حديث عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه.

وخرَّجه الألباني في «الصحيحة» (٣٣١)، وقال: صحيحٌ.

٢. هو: شمس الدين محمد بن مظفر الخلخالي (ت ٧٤٥هـ)، لهُ شرحٌ على أحاديث «مصابيح السُّنَّة» للإمام البغوي، سمَّاه: «تنوير المصابيح». انظر: «إيضاح المكنون»(١/ ٣٣٤)، دار إحياء التراث العربي.

٣. نقله عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»(ص١٠٨)، ط. دار الأخيار.

٤. قال خير الدين الزِّرِكلي في «الأعلام» (٣/ ٣٠٤)-باختصارٍ وتصرُّفٍ-: «عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب: فقيهٌ حنبلي، من علماء نَجْدٍ، مَولده في الدَّرعيَّة سنة (١١٩٣هـ= ١٧٧٩م). وهو حفيد العلاَّمة ابن عبد الوهاب صاحب الدَّعوة إلى التَّوحيد. ويُعرَف هذا البيت بآل الشَّيخ. تَفَقَّه عبد الرحمن بِنَجْدٍ ثُمَّ بمصر. وكان

تُسَمَّى بالعَزَائِم، إلى أَن قالَ: وأَمَّا التَّمَائِم والخُيُوط والحُرُوز والطَّلَاسِم ونحوُ ذَلِكَ مِمَّا يَفعلُهُ الجُهَّالُ فهُوَ شِرْكٌ»(١).

وقال الشَّوكانيُّ: «جاءَ في تفسيرِ التِّوَلَةِ عنِ ابنِ مَسعودٍ في مَا أَخرجَهُ الحَاكِمُ وابنُ حبَّان وصَحَّحَاه: «**هِيَ شَيءٌ يَصْنَعُهُ**

قد نقله إليها إبراهيم (باشا) بعد استيلائه على الدرعية، فِيمَن نَقَلَ مِن آل سعود وآل الشيخ. وعاد إلى نَجْدٍ (سنة ١٢٤١هـ).تُوفِّي بالرِّياض (سنة ١٢٨٥هـ=١٨٦٩م) وقد قارب المئة. لهُ كتبٌ، منها: «فتح المجيد، شرح كتاب التوحيد»، والأَصلُ لجَدِّه»اهـ.

قُلتُ: ومن شيوخه بمصر المفتي الجزائري الشَّيخ محمد بن محمود الشهير بابن العنَّابيّ (ت١٢٦٧هـ)، قال الشَّيخ عبد الرحمن بن حسن: «لقيتُ بمصر مفتي الجزائر محمد بن محمود الجزائري الحنفي الأثري، فوجدته حسن العقيدة، طويل الباع في العلوم الشرعية» اهـ. وقد قرأ عليه كتاب «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الإشبيليّ. انظر: «مجموع إجازات ابن العنابي» بتحقيق محمد زياد التكلة (ص١٤).

١. «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»(ص١٠٨-١٠٩).

النِّسَاءُ يَتَحَبَّبْنَ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ»[١]، وقِيلَ: هِيَ خَيطٌ يُقْرَأُ فِيهِ مِن السِّحرِ أَو قِرْطَاسٌ يُكْتَبُ فِيهِ شَيءٌ مِنهُ يَتَحَبَّبُ بِهِ النِّسَاءُ إلى قُلُوبِ الرِّجَال»[٢].

وقال ابنُ التِّين: «الرُّقَى المَنْهِيُّ عَنهَا هِيَ الَّتِي يَستعمِلُها المُعَزِّمُ وغَيرُهُ مِمَّن يَدَّعِي تَسْخِيرَ الجِنِّ لَهُ، فَأَتَى بأُمُورٍ مُرَكَّبَةٍ، مُشَبَّهَةٍ مِن حَقٍّ وبَاطِلٍ، يَجْمَعُ إِلَى ذِكرِ اللهِ وأَسمائِهِ مَا يَشُوبُهُ مِن ذِكرِ الشَّياطين والاستعانة إلى مَرَدَتِهِم[٣]، ويُقَالُ: إِنَّ الحَيَّةَ [لعداوتها][٤] لِلإنسان بالطَّبع تُصَادِقُ الشَّياطين[٥]

---

١. ابن حبان (٦٠٩٠-ابن بلبان) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢١٧- الهندية)، قال الألباني في «صحيح الترهيب» (٣٤٥٧): صحيحٌ.

٢. «نيل الأوطار» للشَّوكانيّ (١٥/ ٢٨٦)، ط. حلاق.

٣. في «نيل الأوطار»: بمردتهم.

٤. سقطت من «الشِّهاب».

٥. في «الشِّهاب»: الشيطان.

لكونِهِم أَعداءَ بَنِي آدم، فإِذَا عَزَّمَ عَلَى الحَيَّةِ بأَسماءِ الشَّيَاطِينِ أَجَابَت وخَرَجَت، فلِذَلِكَ كُرِهَ مِن الرُّقَى ما لم يَكُن بذِكرِ اللهِ وأَسمائِهِ خَاصَّةً وبكلامِ العَرَبِ المُبِينِ[1] الَّذِي يُعْرَفُ مَعناهُ، لِتَكُونَ[2] بَرِيئًا مِن شَوْبِ الشِّركِ، وعَلَى كَرَاهَةِ الرُّقَى بغَيرِ كِتابِ اللهِ عُلمَاءُ الأُمَّةِ» اهـ كلام ابن التِّين[3].

وعن عُقبَةَ بنِ عامرٍ رضي الله عنه قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يقولُ: «**مَنْ تَعلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ، ومَنْ تَعلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ**» رواه أحمد وأبو يعلى والطَّبراني[4].

١. في «نيل الأوطار»: وباللِّسان العربي.

٢. في «نيل الأوطار»: لِيَكُون.

٣. نقلهُ الشَّوكانيّ في «نيل الأوطار» (١٥/ ٢٩١-٢٩٢). وهو في «فتح الباري» لابن حجرٍ (١٠/ ١٩٦).

٤. أحمد في «المسند» (١٧٤٠٤) وأبو يعلى في «المسند» (١٧٥٩) والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٢٠) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه. وخرَّجه الألباني في «الضعيفة» (١٢٦٦)، وقال: ضعيفٌ.

وعن عبدِ الله بن عُكَيمٍ مَرفوعًا: **«مَنْ تعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ»** رواه أحمد وأبو داود والتِّرمذيّ والحَاكِم[١].

وسُئِل مَالِكٌ رحمه الله: أَيُرْقَى بِالأَلفاظِ العَجَمِيَّة؟ قالَ: **«ومَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا كُفْرٌ!»**[٢].

وقالَ في كتابِ «المِنحة» ص (٩٦): «أَنَّ حِرْزَ الجوشنيّ[٣]، وحِرْز الغاسلة[٤] والسباسبة، وكذا الجلجلوتيَّة، والبرهتيَّة ومَا يَزعُمُون زُورًا وافتِرَاءً أَنَّهُ الاِسمُ

---

١. أحمد في «المسند» (١٨٧٨١) والتِّرمذيّ (٢٠٧٢) والحاكم في المستدرك (٤/ ٢١٦- الهنديّة) من حديث عبد الله بن عُكيم رضي الله عنه.
وقال الألباني في «صحيح الترهيب» (٣٤٥٦): حسنٌ لغيره.

٢. انظر: «كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (٢/ ٦٤٣)، ط. دار الفكر.

٣. في «الشِّهاب»: الجرشي.

٤. في «الشِّهاب»: القاسلة.

الأَعظم، وهُـوَ: (اهـم صقك[1] حلع يـص)، كلُّ هذا وما شَاكَلَهُ لم يُشْرَع، دَع مَا فِيهَا مِن الأَلفاظ السَّخِيفة المُسَمَّاة عندهُم بِالسِّريانيَّة أو اللَّاونديَّة، الَّتِي قالَ فِيهَا إِمامُنا مالِكٌ: «**ومَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهَا أَنْ تَكُونَ كُفْرًا**»، واتَّفَقَ عُلماءُ المذاهِبِ على حرمةِ قِراءتِها وكِتابتِها»اهـ[2].

وقالَ ابنُ تيميَّة: «كلُّ اسمٍ مَجْهُولٍ فلَيسَ لِأَحدٍ أَن يَرقِي بِهِ»اهـ[3].

مَشْرُوعِيَّةُ الاِسْتِرْقَاءِ بِالكتابِ والسُّنَّةِ والكَلِمِ الطَّيِّب:

عن عَوفِ بنِ مالِكٍ قالَ: كُنَّا نَرقِي فِي الجَاهليَّة، فقُلنا:

---

١. في «الشِّهاب»: صغك.

٢. «المنحة» (ص١٩٦) .

٣. «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٢٨٣). ونقله عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد» (ص١٠٨).

يا رسولَ اللهِ! كَيفَ تَرَى في ذَلِكَ؟ فقالَ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شِرْكٌ» رواهُ مُسلمٌ، وأبو داوود[1]، وعن عائشةَ ﵂ قالت: **«كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا مَرِضَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ نَفَثَ عَلَيْهِ بِالمُعَوِّذَات، فَلَمَّا مَرِضَ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، جَعَلْتُ أَنْفُثُ عَلَيْهِ وأَمْسَحُهُ بِيَدِ نَفسِهِ، لأَنَّهَا أَعْظَمُ بَرَكَةً مِن يَدِي»** رواهُ البُخاريُّ ومُسلمٌ وأحمد[2].

وقال ابنُ التِّين: الرُّقَى بالمُعَوِّذَات وغيرِها مِن أَسماءِ اللهِ تعالى هُو الطِّبُّ الرُّوحانيّ، إِذَا كان على لِسَانِ الأَبرارِ مِن الخَلْقِ حَصَلَ الشِّفَاءُ بِإِذنِ اللهِ[3].

قالَ الخَطَّابِيّ: وكَانَ ﵇ رَقَى وَرُقِيَ وأَجَازَهَا، فإذا

---

١. مسلمٌ (٢٢٠٠) وأبو داود (٣٨٨٨).

٢. البُخاريُّ (٤٤٣٩) ومسلمٌ (٢١٩٢) وأحمد (٢٤٩٢٧و٢٦١٨٩).

٣. نقلهُ الحافظ ابن حجر في: «فتح الباري» (١٠/ ١٩٦).

كَانَت بالقُرآنِ وأَسماءِ اللهِ فهِيَ مُبَاحَةٌ ومَأمُورٌ بها، وإِنَّمَا جاءت الكراهةُ والمَنْعُ فِيمَا كَانَ مِنهَا بغَيرِ لِسَانِ العَرب، فإِنَّهُ رُبَّما كانَ كُفرًا أو قَولًا يَدخُلُهُ شِرْكٌ[1].

وقال السُّيُوطيّ رحمه الله ما معناهُ: لَا تَجُوزُ الرُّقية بغَيرِ مَا يُعْرَفُ مَعناهُ[2].

سُؤَالٌ وجَوَابٌ:

سَأَلَ سَائِلٌ: إذا كانت الرُّقية بالقِراءةِ والنَّفث والمَسْحِ مَشرُوعةً، فما الحُكمُ بالرُّقية بالكتابةِ في القِرطَاسِ وتَعلِيقِها بالعُنُقِ، والحَالُ أَنَّهَا مِن الكتابِ والسُّنَّةِ والكَلِمِ الطَّيِّب؟

---

١. انظر: «معالم السنن» للخطّابيّ (٤/ ٢٢٦)، ط. حلب. ونقله عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد» (ص١٠٨).

٢. انظر: «الدِّيباج على صحيح مسلم» للسُّيوطيّ (٥/ ٢٠٣و٢١٥)، ط. دار ابن عفان.

الجوابُ: قُلتُ: قالَ إِمامُنا مالِكٌ ﵀: «**لا بَأسَ أَن يُعَلَّقَ على النُّفَسَاء والمَرِيض الشَّيءُ مِن القُرآنِ إِذَا خُرِزَ عَلَيهِ أَدِيمٌ**»[1].

وقال ابنُ أبي زيدٍ القَيروانيُّ مِن أصحابِهِ: «**لا بَأسَ بالمُعَاذَةِ تُعَلَّقُ وفِيهَا القُرآن**»[2].

وأَشارَ لهُ صاحِبُ «المُختَصر» بقولِهِ: «وحِرْز بِسَاتِرٍ وإِنْ لِحَايِضٍ»[3]، وإِن كان كلامُهُ ﵀ ليسَ نَصًّا في الموضوع.

وقد أَعطَى الموضوعَ حَقَّهُ الإمامُ السَّلفيُّ الشَّيخ عبد الرَّحمن بن حسن إِذ يقولُ: رَخَّصَ بعضُ السَّلَفِ في تَعليقِ

---

١. انظر: «كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (٢/ ٦٤٠)، ط. دار الفكر.

٢. «الرِّسالة» لابن أبي زيد القيرواني (ص١٦٦)، ط. دار الفكر.

٣.انظر: «مختصر خليل» مع شرح الخرشي (١/ ١٦١)، ط. دار الفكر.

التَمِيمَةِ وفِيهَا شيءٌ مِن القُرآن، مِنهُم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وهُو مَرويٌّ عن عائشة، والبَاقِر، ومالك، وأحمد في روايةٍ عنه. ومَنَعَهُ بعضٌ مِن السَّلَف، وهُم: ابنُ عبَّاس، وابن مسعود، وحذيفة، وأحمد في روايةٍ، وعَدَّدَ جَمْعًا مِن السَّلَف غير ما ذَكَرْنَا، إلى أَن قالَ: والمَنْعُ وهُو الصَّحيح، ووَجَّهَهُ بوُجُوهٍ يَطُولُ ذِكرُها مِن المفاسِدِ المُتَرَتِّبَةِ على القَولِ بالجَوَازِ[1].

تَلْخِيصُ المَوْضُوعِ وَبَيَانُ المَشْرُوعِ مِنَ المَمْنُوعِ:

الاِسْتِرْقَاءُ إِنْ كانَ بِقراءةٍ ونَفْثٍ جَائِزٌ بشَرطِ أَن يَكُونَ

---

١. «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»(ص١٠٨-١٠٩)، وفي خاتمته يقول: «قلتُ: هذا هُو الصَّحيح لوُجوه ثلاثةٍ تظهر للمُتأمِّل: الأول: عُموم النَّهي، ولا مُخَصِّص للعُموم. والثاني: سَدُّ الذَّرِيعة، فإِنَّهُ يُفضِي إلى تعليق ما ليس كذلك. الثالث: أنَّه إذا عُلِّق فلا بدَّ أن يَمتهِنه المُعَلِّق بحَملِهِ مَعهُ في حالِ قضاء الحاجة والاِستنجاء ونحوِ ذلك» اهـ.

بكتابٍ وسُنَّةٍ وكَلِمٍ طَيِّبٍ، لَا بكَلَامٍ غيرِ مَفهُومٍ مِن أَسماءِ جُنُونٍ وشياطين، فرُبَّما كَانَ حَرَامًا، أو كُفْرًا.

وإِنْ كانَ الاِسْتِرْقَاءُ بتَعليقِ تَمَائِمَ ونحوِها مِن عَظْمٍ وحَدِيدٍ يُمْنَعُ، إِلَّا إِذا كانت التَّمِيمَةُ فِيهَا شيءٌ مِن القُرآن، فهِي مِمَّا اختَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ؛ فمِن قَائِلٍ بالجَوازِ وهُم الأَقَلُّون، ومِن قَائِلٍ بالمَنْعِ وهُم الأَكثَرُون، على مَا ذَكَرَهُ الشَّيخ [عبد الرحمن بن][1] حسن وصَحَّحَ المَنْعَ وارْتَضَاهُ، كما قَدَّمْنَا ذلك.

حَثٌّ وإِرْشَادٌ:

أَلَم يَأْنِ لمَن كانَ في قَلبِهِ مِثقالُ حَبَّةٍ مِن خَرْدَلٍ مِن إِيمانٍ بعدَ سَمَاعِ هذهِ النُّصوص الصَّحيحةِ الصَّريحةِ أَن يُقْلِعَ عَمَّا عليهِ مِن الكذب والبهتان والتَّمعُّش بما يُسْخِطُ عَلَيهِ الدَّيَّان،

١. سقطت من «الشِّهاب».

فتُوبُوا إلى اللهِ جَميعًا أَيُّهَا «اليَقَّاشُون»! لعلَّكُم تُفلِحُون، واطْلُبُوا الـرِّزقَ مِن أَبـوابِـهِ المشروعة، ولَا يَسْتَهْوِيَنَّكُم الشَّيطانُ بالعُكُوفِ على هذه الخطَّةِ الشِّركيَّة الممنُوعة، واحْتَرِفُوا ولَو بالكَنْسِ والقَمِّ والبقَالَة، فهِي أَشرَفُ عندَ اللهِ وعندَ عبادِهِ العُقلَاءِ مِن أَكْلِ أَموالِ النَّاسِ بالبَاطِلِ، وَفَّقَنِي اللهُ وإِيَّاكُم لما فِيهِ الخَيرُ.

«بسكرة» «عمر بن البسكري»[1]

١. «الشِّهاب»، م١٠، (ص١٠٥-١٠٨)، ج٣، ذي القعدة ١٣٥٢هـ- ١٥ فيفري ١٩٣٤م.

الأمْرَاضُ الفَاشِيَةُ فِي الإسْلَامِ (٥)

رَأْسُهَا الجَهْلُ، وذِرْوَةُ سَنَامِهَا التَّقْلِيدُ، وَزِمَامُهَا التَّعَصُّبُ

التَّعَصُّبُ مَرَضٌ جَاهِلِيٌّ قَدِيمٌ، وهُو أَصلُ خَرَابِ العالم، ولهذا جاءَ الإِسلامُ لإِبطالِهِ ومَحْوِهِ، قالَ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ»[1]، وهُو مَنشَؤُ الغُلُوِّ، والغُلُوُّ مُجَاوَزَةُ الحَدِّ في كُلِّ شيءٍ، وأَعظمُهُ ضَرَرًا مُجَاوَزَتُهُ في دِينِ اللهِ المُتَمَّمِ المُكَمَّلِ وفِي المَخْلُوقِ المَرْبُوبِ المُذَلَّل.

مَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الغُلُوِّ فِي الدِّينِ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي

---

١. أبو داود (٥١٢١) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، وقال الألباني: ضعيفٌ. لكن روى مسلمٌ (١٨٥٠) من حديثِ جندب بن عبد الله البجليّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قُتِلَ تَحتَ رايةٍ عمِّيَّةٍ يدعُوعَصَبِيَّةً أَو يَنصُرُعَصَبِيَّةً فقِتْلَةٌ جاهِلِيَّةٌ».

دِينِكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١]، وقالَ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وغير هذينِ مِن الآيات البَيِّنات، وقالَ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ فِي الدِّينِ»، والحديثُ بتَمَامِهِ رواهُ أحمد والتِّرمذيُّ وغيرُهُما[1]، وقالَ ﷺ: «هَلَكَ المُتَنَطِّعُون.قَالَهَا ثَلَاثًا» والحديثُ رواهُ مُسلمٌ[2] وَغيرُهُما من الأحاديث الصَّحيحة الصَّريحة.

ومِن ذَلِكَ ما ذَكَرَهُ فِي «الاِعتصام»، قالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إلى مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ فقالَ: يا أَبَا عبدِ الله! إِنِّي أُرِيدُ أَن أُحْرِمَ مِن المسجدِ النَّبويِّ، قالَ: لا تَفْعَلْ، وأَحْرِمْ مِن ذِي الحُلَيْفَةِ، مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ وأَصْحَابُهُ، فقالَ الرَّجُلُ: أُحْرِمُ مِنَ المَسْجِدِ

---

١. أحمد (١٨٥١) والنسائي (٣٠٥٧) وابن ماجه (٣٠٢٩) من حديث عبد الله بن عباسٍ رضي الله عنهما، وخرَّجه الألباني في «الصحيحة» (١٢٨٣)، وقال: صحيحٌ.

٢. (٢٦٧٠) من حديث عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه.

مِنَ القَبْرِ، فقَالَ مَالِكٌ: إِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ الفِتْنَةَ، فقال الرَّجُلُ: وأَيُّ فِتْنَةٍ؟ إِنَّمَا هِيَ أَمْيَالٌ أَزِيدُهَا، فقال مَالِكٌ: سَمِعتُ اللهَ يقولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وَأَيُّ فِتْنَةٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَرَى أَنَّكَ سَبَقْتَ إِلَى فَضِيلَةٍ قَصَّرَ عَنْهَا مُحَمَّدٌ ﷺ وأَصْحَابُهُ»[1]،

وذَكَرَ فِي مَوضعٍ آخرَ: «أَنَّ ابنَ المَاجِشُونَ سَمِعَ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ أَحْدَثَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَلَفُهَا، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ خَانَ الرِّسَالَةَ؛ لأَنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فَمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ دِينًا لا يَكُونُ اليَوْمَ دِينًا»اهـ بتصرُّفٍ يَسِيرٍ[2].

وقد روينا في غيرِ ما كتابٍ صحيحٍ: أَنَّ السَّلَفَ الصَّالح

---

١. «الاِعتصام» (١/ ٢٢٧-٢٢٨).

٢. «الاِعتصام» (١/ ٦٢).

كَانُوا يَرَونَ أَنَّ الزِّيادةَ والغُلُوَّ في الدِّينِ أَعظَمُ مِنَ النَّقصِ مِنهُ.

مَا وَرَدَ مِن النَّهيِ عَنِ الغُلُوِّ فِي المَخْلُوقِ:

قـالَ اللهُ تعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[المائدة: ٧٥]، وعن أنسٍ رضي الله عنه أَنَّ أُنَاسًا قالوا: يا رسولَ اللهِ! يَا خَيْرَنَا وابنَ خَيرِنَا وسَيِّدَنَا وابنَ سَيِّدِنا! فقالَ ﷺ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، لَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ عَبدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ عز وجل»، رواهُ النَّسائيُّ بسَنَدٍ جيِّدٍ[١]، ذَكَرَهُ في «كتاب التَّوحيد»[٢].

---

١. أحمد في «المسند» (١٣٥٢٩) والنَّسائيّ في «السنن الكبرى» (١٠٠٠٧- شعيب) من حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، وخرَّجه الألباني في «الصحيحة» (١٠٩٧)، وقال: صحيحٌ.

٢. «كتاب التَّوحيد» للإمام محمد بن عبد الوهاب، (بابُ مَا جَاءَ في

وفي «الصَّحيح»: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»[١].

قال ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ: «اختلفَ العُلماءُ في جَوَازِ إِطلَاقِ السَّيِّدِ على غَيرِ اللهِ، فمَنَعَهُ قَومٌ مِنهُم: مَالِكُ ابنُ أَنسٍ، واحتَجُّوا بقَولِ النَّبيِّ ﷺ لَمَّا قِيلَ لهُ: يا سَيِّدَنَا! قالَ: «**السَّيِّدُ اللهُ** تَبَارَكَ وَتَعَالَى»[٢]، وجَوَّزَهُ قَومٌ، واحتَجُّوا بقَولِهِ ﷺ: «**قُومُوا لِسَيِّدِكُم**»[٣]، يَعنِي: سَعْدًا»[٤].

حِمَايَةِ المُصطَفَى ﷺ حِمَى التَّوحِيدِ وسَدِّهِ طُرُقَ الشِّركِ). انظر: «فتح المجيد» (ص٤٥٨).

١. البُخاريّ (٣٤٤٥) من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٢. أبو داود (٤٨٠٦) من حديث عبد الله بن الشِّخِّير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال الألباني: صحيحٌ.

٣. البخاريُّ (٣٠٤٣) ومسلمٌ (١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدريّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظ: «**قُومُوا إلى سَيِّدِكُم**».

٤. «بدائع الفوائد» (٣/ ٧٢٩)، ط. دار الباز.

تَنْبِيهٌ وتَبْيِينٌ، عَلَى أَنَّ كُلَّ غالٍ شَبِيهٌ بِغَيرِ المُؤْمِنِينَ:

روى التِّرمذيُّ مَرفوعًا: «أَنَّ المَغْضُوبَ عَلَيْهِم هُمُ اليَهُودُ، وَالضَّالُّونَ هُمُ النَّصَارَى» الحديثُ مَرويٌّ بالمعنى(١)، وذَلِكَ لقَولِ اللهِ في اليهود: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠]، ولقَولِهِ في النّصارى: ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧٧]، فاليَهُودُ غَلَوا في كتابِهِم بالتَّحرِيفِ، فاسْتَوْجَبُوا الغَضَبَ، والنَّصارَى غَلَوا في المَسِيحِ ﵇ برَفعِهِ فوقَ مَنزِلَتِهِ، فاسْتَوْجَبُوا الضَّلَالَ والإِضْلَالَ.

قالَ شيخُ الإسلام ﵀ مَا مَعناهُ: «كُلُّ مَن غَلَا مِن هذهِ الأُمَّةِ في الكِتابِ فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ اليَهُود، وكُلُّ مَن غَلَا مِنْهَا فِي

---

١. التِّرمذيُّ (٢٩٥٤) من حديث عديِّ بن حاتم ﵁، وقال الألباني: صحيحٌ.

مَخْلُوقٍ فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ النَّصَارَى»[1].

ويَقولُ هذا العَبدُ العَاجِزُ: ولِخَطَرِ المقامِ أَمَرَنَا اللهُ بالدُّعاءِ بِأَشرَفِ سُورَةٍ فِي أَشْرَفِ مَقَامٍ (وهُوَ الصَّلَاة) بمُغَايَرَةِ اليَهُودِ والنَّصَارَى وبِهِدَايَتِهِ لَنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ، وهُوَ الإِسلامُ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

كَيْفِيَّةُ السُّلُوكِ مَعَ العِبَادِ مِنْ حَيْثُ الجَزْمِ وَالاعْتِقَادِ:

المَخلُوقُ مِن حَيْثُ هُوَ مَرْبُوبٌ ومُعَبَّدٌ للهِ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ وأَوْلَى لِغَيرِهِ نَفْعًا ولَا ضَرًّا، إِلَّا مَا كانَ دَاخِلًا تَحتَ قُدرَتِهِ، فالسُّلُوكُ مَعهُ حِينئِذٍ:

فَإِن كَانَ حَيًّا تَقِيًّا نَشهَدُ لَهُ بالخَيرِ، ونَرْجُو لَهُ الجَنَّةَ مِن

---

١. ذكره في غير ما موضعٍ، انظر -مثلاً-: «مجموع الفتاوى» (١/ ٦٥).

غَيرِ أَن نَجْزِمَ لَهُ بِهَا، إِلَّا مَن شَهِدَ لَهُ بذَلِكَ الشَّرعُ كالعَشَرةِ وغيرِهِم.

وإِن كَانَ حَيًّا عَاصِيًا نُفَوِّضُ أَمْرَهُ للهِ، ونَقُولُ فِيهِ: عَاصٍ، وإِنْ كَانَ مَيتًا لَا نَذْكُرُهُ إِلَّا بخَيْرٍ، لحَدِيثٍ صحيحٍ: «لَا تَسُبُّوا الأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا»[١]، إِلاَّ ليُبَيِّنَ خَطَأَهُ في مَا أَخْطَأَ فِيهِ فَقَط، كما يَفْعَلُهُ السَّلَفُ الصَّالِح في مَسألةِ الجَرحِ والتَّعديل، مِن غيرِ أَن نَزِيدَ عَلَى مَا أَخطَأَ فِيهِ شَيئًا آخرَ، ومَن زَادَ شَيئًا على غَيرِ الحَاجَةِ فهُو فَتَّانٌ جَاهِلٌ بالسُّنَّةِ، وقَبْرُهُ لَا يُعَظَّمُ إِلَّا بما عَظَّمَهُ الشَّرعُ، فَلَا يُمشَى عَلَيهِ ولَا يُنْبَشُ مَا دَامَ بِهِ صَاحِبُهُ، وقَبرُهُ يُزَارُ زِيارةَ مَوعظةٍ وذِكرَى ويُدْعَى لَهُ بالخَيرِ، ما لم يَكُنْ في زِيَارَتِهِ تَأييدٌ للبِدعةِ وتَغْرِيرٌ لَلعَامَّةِ بالسُّكُوتِ عَنهَا.

١. البُخاريُّ (١٣٩٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنهَا.

تَطْبِيقٌ عَلَى صَدْرِ التَّرجَمَةِ:

أَمَّا التَّقليدُ فهُو أَصعبُ الأَمراضِ، وهُو أَيضًا مَرَضٌ جَاهِلِيٌّ قَدِيمٌ، جاءَ الإِسلامُ كَارًّا عَلَى اكتِسَاحِهِ ونَقْضِهِ، والآياتُ في ذَلِكَ كثيرةٌ، وأَعظمُ آيةٍ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولم يَعرِف في القُرُونِ المشهُودِ لها بِالخَيرِيَّةِ ولَا مُقَلِّدًا وَاحِدًا، أَمَّا عُلماؤُهُم فكِتابُ اللهِ والسُّنَّةُ بينَ أَيدِيهِم، وأَمَّا عَوَامُّهُم فكَانُوا يَسأَلُونَ أَهلَ الذِّكرِ، لأَنَّهُم مَأمُورُون بسُؤَالِهِم، وذَلِكَ دَلِيلُهُم، ونَعنِي بالتَّقليدِ أَخذَ طُلَّابِ العِلمِ القَولَ بغَيرِ دَلِيلٍ، وأَخذُهُ بالدَّلِيلِ هُو الاِتِّبَاعُ، وهُو غَيرُ الاِجتهادِ الَّذِي هُو استِفْرَاغُ الوُسْعِ في طَلَبِ الظَّنِّ... إلخ.

وكَلَامُ الأَيِمَّةِ في النَّهيِ عَن التَّقليدِ مَشهورٌ، قالَ مَالِكٌ

رحمه الله: «مَا عَلِمْتَهُ فَقُلْ بِهِ وَدُلَّ عَلَيْهِ، ومَا لَمْ تَعْلَمْ فَاسْكُتْ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُقَلِّدَ الإِنْسَانَ قِلَادَةَ سُوءٍ»[1].

وقالَ الشَّافعيُّ: «إِذَا قُلْتُ قَوْلًا وَكَانَ عَنِ النَّبِيِّ خِلَافُهُ، فَمَا يَصِحُّ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ أَوْلَى، فَلَا تُقَلِّدُونِي»[2].

وقالَ أَحمدُ بنُ حنبلٍ: «لَا تُقَلِّدْنِي وَلَا تُقَلِّدَنْ مَالِكًا وَلَا الثَّورِيَّ ولَا الأَوْزَاعِيَّ، وخُذِ العِلْمَ مِنْ حَيْثُ أَخَذُوا»[3].

مُصَابُ الأُمَّةِ الإِسلاميَّةِ اليومَ مِن حَيثُ التَّقلِيدُ جَسِيمٌ، والعِلَاجُ مِنهُ عَسِيرٌ لَوْلَا الرَّجَاءُ وعَدَمُ اليَأسِ، تَجِدُ العَالِمَ اليَومَ إِذَا تَمَسَّكَ بقَولِ فُلانٍ وظَهَرَ لَهُ خَطَؤُهُ لَا يَرْجِعُ، ولَوْ جِئْتَهُ بأَلْفِ دَلِيلٍ مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ، بل حَتَّى مِن كَلَامِ إِمَامِهِ

---

١. «إعلام الموقعين» لابن القيِّم (٢/ ١٨٤- مشهور).

٢. «إعلام الموقعين» لابن القيِّم (٤/ ٤٥-٤٦).

٣. «إعلام الموقعين» لابن القيِّم (٣/ ٤٦٩- مشهور).

الَّذِي هُو حُجَّةٌ عَلَيهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَأَمِتْنَا عَلَى سُنَّةِ نَبِيِّكَ الأَكرَمِ ودِينِهِ الأَقْوَمِ، ولَا حَولَ وقُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

خَاتِمَةُ المَوضُوعِ:

إِنَّ جَمِيعَ أَمراضِ المُسلِمِينَ مَحصُورَةٌ في شَيءٍ واحِدٍ وهُو: عَدَمُ التَّفكِيرِ وَالنَّظَرِ والجُمُودُ عَلَى حَالَةٍ واحدةٍ، الَّذِي هُوَ صِفَةُ الجَمَادَاتِ لَا صِفَةُ الحَيَوَانَاتِ المُقْتَضِيَةِ لِلحَرَكَةِ والتَّولِيدِ والنُّمُوِّ، وقَد ذَكَرَ اللهُ العَقلَ فِي القُرآنِ نحوَ الخمسين مَرَّةً، والتَّدَبُّرَ أَربعَ مَرَّاتٍ، وأَمَّا النَّظَرُ والفِكْرُ فهُوَ كَثِيرٌ ولَا عِلمَ لِي بحَصْرِهِ، وأَعظمُ آيةٍ فِيهِ قولُ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟﴾[سبأ: ٤٦]، اللَّهُمَّ وَفِّقْنَا للتَّفَكُّرِ وأَخْذِ العِلمِ بالدَّلِيلِ، ولَا تَجعَلْنَا مِن الَّذِينَ يَعمَلُونَ على هَدْمِ عُقُولِهِم الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ حَاسَّةٍ أُوتِيهَا البَشَرُ بالتَّحْجِيرِ والتَّعْطِيلِ،

فأَنتَ حَسْبُنَا ونِعْمَ الوَكِيل.

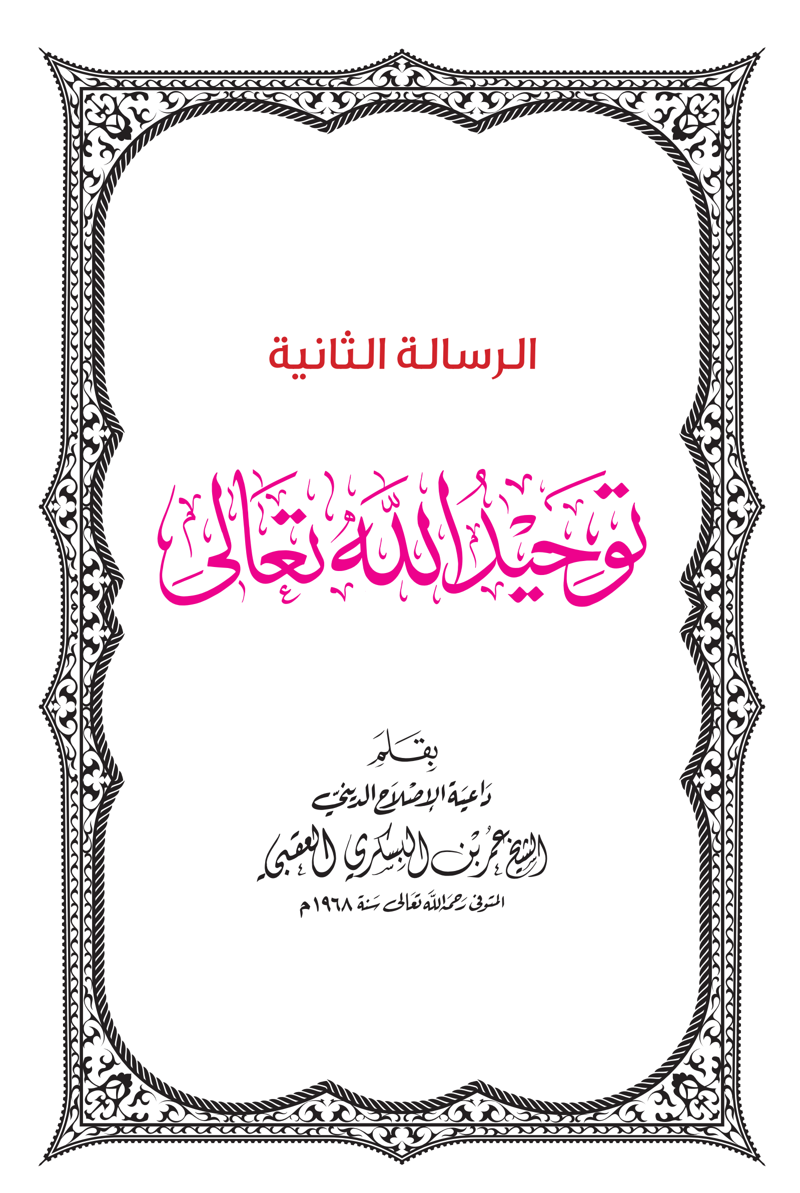
وصَلَّى [الله](١) عَلَى مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّم.

«بسكرة» «عُمر بن البسكريّ»(٢).



١. سقطت من «الشِّهاب».

٢. «الشِّهاب»، م١٠، (ص١٩٧-٢٠٠)، ج٥، محرَّم ١٣٥٣هـ- ١٦ أفريل ١٩٣٤م.



الرسالة الثانية

توحيد الله تعالى

بقلم

داعية الإصلاح الديني

الشيخ عمر بن البسكري العقبي

المتوفى رحمه الله تعالى سنة ١٩٦٨م

تَوْحِيدُ اللّهِ تَعَالَى

تَأْثِيرُهُ فِي النُّفُوسِ البَشَرِيَّةِ
مَا يُضَادُّهُ مِنَ الأَمْرَاضِ القَلْبِيَّةِ
مَا يُرَادُ بِهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ الدِّينِيَّةِ.

مَا زِلْنَا نَلْهَجُ (رَغْمَ كُلِّ غَرِيبِيٍّ مُتَمَدِّنٍ، ورَغْمَ كُلِّ جَامِدٍ مُفْتَتِنٍ) بِأَنَّ الأُمَّةَ الإِسلاميَّةَ لَا تَستَرْجِعُ مَجْدَهَا وتُرَاثَهَا المَسْلُوبَ مِن آدَابٍ وفَضَائِلَ وشَهَامَةٍ وعِزٍّ، إِلَّا إِذَا تَمَسَّكَت بِعُرْوَةِ دِينِهَا الوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، ولَا تَتَمَسَّكُ بِهَا حَقَّ التَّمَسُّكِ إِلَّا إِذَا وَحَّدَت رَبَّهَا تَوحِيدَهُ الكَامِلَ المُرَادَ مِنهَا فِي مُعتَقَدَاتِها وأَقوالِهَا وأَعمالِهَا.

الاِسْتِدْلَالُ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى:

ذَلِكَ أَنَّ الصَّحابَةَ رضي الله عنهم الَّذِينَ هُم سَادَاتُ جَمِيعِ البَشَرِ بعدَ

الأَنبياءِ والرُّسُلِ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ على الجميعِ، بَينَمَا كَانُوا يَتَذَلَّلُون ويَخْضَعُونَ لِلجَمَادَاتِ مِن شَجَرٍ وحَجَرٍ ونَجْمٍ وشَمسٍ وقَمَرٍ، حَتَّى صَارُوا تَخْضَعُ لهُم مُلُوكُ الدُّنيا مِن أَعَاظِمِ القَيَاصِرِ والأَكَاسِرِ، زِدْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِن خُضُوعِهِم للأَوهامِ الَّتِي كَانَت تَعْمُرُ قُلُوبَهُم: مِن الاِسْتِسْقَاءِ بِالأَنْوَاءِ، وَالاِسْتِقْسَامِ بالأَزْلَامِ، والتَّطَيُّرِ بالغِرْبَانِ، والتَّعَوُّذِ بِالعِظَامِ، ونِسْبَةِ المُسَبّباتِ الحقيقيّةِ إلى أَسبابٍ خَيَالِيَّةٍ وَهْمِيَّةٍ، حَتَّى صَارُوا لَا يَعتَقِدُونَ التَّأْثِيرَ إِلَّا لِقُدرةِ الحَكِيمِ الخَبِير، ولنَتَذَكَّر قولَ عمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله عنه كما في «الصَّحيح»، حِينَ قالَ لِلحَجَرِ الأَسودِ قَولَهُ المشهُورَ[1]، قالَ ذَلِكَ شُكْرًا لما صَارَ إِلَيهِ وتَبَرِّيًا ونُكْرًا لِمَا كَانَ عَلَيهِ، وخُلَاصَةُ القَولِ أَنَّهُم

---

١. البُخاريُّ (١٥٩٧) ومسلمٌ (١٢٧٠)، وَلفظُ البُخاريِّ: «**إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ**».

﵃ صَارُوا بتَوحِيدِ اللهِ تعالى سَادَاتِ الأَحرار بعدَ مَا كَانُوا أَخَسَّ العَبِيدِ، وصَارُوا بتَوحِيدِ اللهِ تعالى أُولِي قُوَّةٍ وأُولِي بَأسٍ شَدِيدٍ، ومَلَكُوا بتوحيدِ اللهِ تعالى نِصفَ الكُرةِ الأَرضيَّةِ في نِصفِ قرنٍ أو يزيد، مَا أَشَدَّ تَأثِير تَوحِيدِكَ يا ربِّ[١] في النُّفُوس والقُلُوب! لَو لَا[٢] مَرَضُها وافتِتَانُهَا بالشَّهوات والشُّبُهات.

مَرَضُ القُلُوبِ وافتِتَانُهَا بالشَّهوات والشُّبُهات:

كُلَّمَا مَرَّ بِنَا ذِكرُ عَظِيمٍ مِن العُظماء الَّذِين شَادَ بِذِكرِهِم التَّاريخ، إِلَّا تَطمَحُ نُفُوسُنا للنُّهُوضِ للتَّخَلُّقِ بِأخلاقِهِ والتَّأسِّي بجَلَائِلِ أَعمالِهِ، لكِن يَعُوقُها عن ذَلِكَ خُلُوُّ القَلبِ مِن تَوحيدِ اللهِ تعالى الكامِلِ وعِمَارَتُه وافتِتَانُهُ بالشَّهوات والشُّبهات،

١. في «الشِّهاب»: بسارب!

٢. في «الشِّهاب»: أو لا!

وقد ذَكَرَ اللهُ تعالى جُزْءًا مِن مَرَضِ الشَّهوات الكُلِّيِّ في سُورةِ الأَحزاب بقَولِهِ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، كَمَا ذَكَرَ مَرَضَ الشُّبُهات في سُورةِ البقرة بقَولِهِ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗا﴾ [البقرة: ١٠]، وذَكَرَهُ في سُورةِ القِتالِ بقَولِهِ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلۡقِتَالُ رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ نَظَرَ ٱلۡمَغۡشِيِّ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [محمد: ٢٠]، وذَلِكَ لجُبْنِهِم وبُخْلِهِم، والجُبْنُ والبُخْلُ يُنافِيانِ كَمَالَ التَّوحيدِ، ولهذا اسْتَعَاذَ مِنهُما النَّبيُّ ﷺ بقولِهِ: «اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الهَمِّ وَالحُزْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ العَجْزِ وَالكَسَلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ وَالبُخْلِ» الحديثُ بتَمَامِهِ رواهُ أبو داوود

في «سُننه»[١].

وقد مَثَّلَ النَّبيُّ ﷺ لِلقَلبِ المُوَحِّدِ والقَلبِ المَرِيضِ المُفْتَتِنِ بالشَّهواتِ والشُّبُهاتِ بقَولِهِ: «تُعْرَضُ الفِتَنُ عَلَى القُلُوبِ كَالحَصِيرِ عُودًا عُودًا، فَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، حَتَّى يَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ؛ عَلَى أَبْيَضَ مِثْلِ الصَّفَا، فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ، وَالآخَرَ أَسْوَدَ مُرْبَادًّا كَالكُوزِ مُجَخِّيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ»، والحديثُ رواهُ مُسلمٌ[٢] وغيرُه.

---

١. أبو داود (١٥٥٥) من حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه، وقال الألباني: ضعيفٌ. لكِن صحَّت الاِستعاذةُ مِن هذه الأَشياء في أحاديث أخرى، بعضُها في «الصَّحيح».

٢. (١٤٤) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

مَا هُوَ مَرَضُ الشَّهَوَاتِ؟:

مَرَضُ الشَّهَواتِ هُوَ الاِسْتِرْسَالُ والتَّتَبُّعُ لِكُلِّ مَا رَاقَ ولَذَّ وخَرَجَ بِالإنسانِ مِن الدَّائرةِ الإنسانيَّةِ إلى الدَّائرةِ البَهِيمِيَّةِ، وهُو المعنى في قَولِهِ تعالى: ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وفي قَولِهِ: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [مريم: ٥٩]، وقَولِهِ ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ» الحديثُ بتَمَامِهِ رواهُ مُسلمٌ[1]، وقد اسْتَقَى عُمرُ رضي الله عنه فَجِيءَ بمَاءٍ قَد شِيبَ بعَسَلٍ، فقالَ: «إِنَّهُ لَطَيِّبٌ، لَكِنِّي أَسْمَعُ اللهَ عز وجل نَعَى عَلَى قَومٍ شَهَوَاتِهِم، فقالَ: ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا وَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]، فَأَخَافُ أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا

١. بل رواه البُخاريُّ (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عُجِّلَتْ لَنَا، فَلَمْ يَشْرَبْهُ» ذَكَرَهُ المنذِريُّ في كتاب «التَّرغيب والتَّرهيب»[١].

وليُعْلَم أَنَّني لم أَعْنِ بالشَّهَوَاتِ أَصْلَ تَنَاوُلِهَا المَأذُونِ فيهِ في قَولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقَولِهِ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وَإِنَّمَا أَعْنِي مَا زَادَ عن الحَاجَةِ والتَّوَسُّطِ السُّنِّيِّ إلى غَيرِهَا مِن التَّفَنُّنِ في التَّرَفِ والنَّعِيم والإسرافِ والتَّبذِيرِ، بحَيثُ يَصِيرُ الإنسانُ لَا هَمَّ لَهُ إلَّا في لَذَّتِهِ وشَهوتِهِ، لَا في مَا يُهَذِّبُ عَقْلَهُ ورُوحَهُ ويُعْلِي كَعْبَ وَطَنِهِ وأُمَّتِهِ، وخُلاصَةُ القَولِ: أَنَّ الحُكماء والعُقلاء وأَربابَ القُلُوبِ الحَيَّةِ مُتَّفِقُون على أَنَّ الاشتغالَ بالشَّهواتِ

---

١. قال المنذريُّ: «ذكره رزين ولم أرهُ»، وقال الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٩١٨): أثرٌ منكرٌ.

مُضِرٌّ بالدِّينِ، مُضِرٌّ بالمال مُضِرٌّ بالبَدَنِ، وإِن أَخْصَبَهُ، فإِنَّهُ يُنْهِكُ قُوَاهُ البَاطنيَّة، وسِيرَةُ السَّلَفِ أَعْدَلُ شَاهِدٍ، وأَقوَى دَليلٍ فِيهِ قَولُهُ ﷺ: «مَا مَلأَ ابْنُ آدمَ وِعاءً شَرًّا مِنْ بَطْنِه، حَسْبُ ابْنِ آدَمَ لُقَيْمَاتٌ يُقِمْنَ بِهِ صُلْبَهُ» الحديثُ بتَمَامِهِ رواهُ في «المُسنَد» وغيرُه[1]، وسَوَاءٌ كانت الشَّهواتُ مَأكُولاً ومَشْرَبًا، أَم مَلْبُوسًا ومَسْكُونًا ومَنْكُوحًا ومَركُوبًا.

مَا هُوَ مَرَضُ الشُّبُهَاتِ؟:

مَرَضُ الشُّبُهَاتِ نَوعَانِ: مَرَضُ شُبُهَاتِ كُفرٍ وإِلْحَادٍ، والعِياذُ باللهِ، ومَرَضُ شُبُهَاتِ ابتِدَاعٍ في الدِّينِ، وكَم لهذا مِن جِنَايَةٍ على الدِّينِ؛ مِن زِيَادَةٍ فِيهِ بعدَ تَكمِيلِهِ ومِن تَعْسِيرِهِ

---

١. أحمد في «المسند» (١٧١٨٦) والتِّرمذيّ (٢٣٨٠) وابن ماجه (٣٣٤٩) من حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه، وخرَّجه الألباني في «الصحيحة» (٢٢٦٥)، وقال: صحيحٌ.

بعدَ تَيْسِيرِهِ وتَسْهِيلِهِ، ومِن تَشْوِيهِ سُمْعَتِهِ بينَ الأَجانِبِ حَتَّى صَارَ في نَظَرِهِم خُرَافَةً[1] أو أُلْعُوبَةً مِن الأَلاَعِبِ، ومِن تَصْيِيرِ الدِّينِ والعَقْلِ عَدُوَّيْنِ، بَعدَمَا كَانَا أَخَوَينِ شَقِيقَينِ، زِدْ عَلَى هَذَا الجُمُود على مَا كَانَ عليهِ الآباءُ والأَجدادُ، ورَمْي كُلِّ مُنْتَقِدٍ لَهُم بالزَّيغِ والإلحاد، ومُحَاوَلَة إطفاءِ سُنَنِ اللهِ الكَونيَّة والشَّرعِيَّة المُسْتَنِيرَة، والقَضَاء على العُقُول والأَفْكَارِ المُنِيرَة ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢].

إِقَامَةُ دَلِيلٍ عَلَى دَعْوَى أَنَّ مَرَضَ الشَّهَوَاتِ صَادٌّ عَنْ تَوْحِيدِ اللهِ تَعَالى الكَامِلِ:

هُوَ مَا قَصَّهُ اللهُ تعالى في كِتابِهِ عَن أَعداءِ رُسُلِهِ وسُنَنِهِ؛ كقِصّةِ قَـارُونَ وافتِتَانِهِ بمَالِهِ، وفِرعَونَ وافتِتَانِهِ بمُلْكِهِ،

---

١. في «الشِّهاب»: خرفة.

وصَاحِبِ الجَنَّتَينِ وافتِتَانِهِ بجَنَّتَيْهِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٦-٧]، وقَالَ ﷺ: «مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ المَرْءِ عَلَى المَالِ وَالشَّرَفِ»، والحديثُ رواهُ التِّرمذيُّ، وقالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ[1].

وذَلِكَ-واللهُ أَعلمُ- أَنَّ المَالَ في الغَالِبِ مَدعَاةٌ للبَطَرِ والكِبْرِ والعُجْبِ والفَخْرِ، ومَن كَانَت هذهِ حَالهُ كَانَ في نَظَرِهِ في نَعِيمٍ عَظِيمٍ، فهُو يَأْبَى أَن يُفَكِّرَ في حَالَةٍ فَوقَ حَالَتِهِ الَّتِي هُو عَلَيهَا لَا تَكُونُ مِن بَابِ النَّعِيمِ المَوْهُومِ الَّذِي هُوَ عَليهِ.

وليُعْلَم أَنَّنَا لَسْنَا نُنكِرُ المَالَ واكتِسَابَهُ مِن وُجُوهِهِ المشرُوعَةِ، مَعَ القِيَامِ بشُكرهِ بإِنفاقِهِ في سَبِيلِ المصالِحِ

١. التِّرمذيّ (٢٣٧٦) من حديث كعب بن مالك الأنصاريّ رضي الله عنه، وقال الألباني: صحيحٌ.

العَامَّةِ، لقَولِهِ ﷺ: «نِعْمَ المَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ»[١]، وإِنَّمَا نُنكِرُ المَالَ الَّذِي هُوَ فَاتِنٌ وصَادٌّ عَنِ اللهِ ودَاعِيَةٌ مِن دَوَاعِي الأَثَرَات والشَّهَوات، الَّتِي هِيَ المرحلةُ الأُولَى مِن مَرَاحِلِ الطُّغيانِ والعَمَى والضَّلاَلاَت، تَأَمَّلْ كِتابَ اللهِ وآيَاتِهِ البَيِّنَات تَجِدْ غَالِبَ المُعْرِضِينَ عَنِ اللهِ مِن الطُّغَاةِ والعُتَاةِ، إِنَّمَا هُم أَربَابُ الأَموالِ والثَّرَوَات، حَتَّى فِي المُفَصَّل مِنهُ كَـ ﴿المُدَّثِّر﴾ و﴿البَلَد﴾ و﴿الهُمَزَة﴾ و﴿أَبِي لَهَبٍ﴾.

إِقَامَةُ دَلِيلٍ عَلَى دَعْوَى أَنَّ مَرَضَ الشُّبُهَاتِ صَادٌّ عَنْ تَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى الكَامِلِ:

وَذَلِـكَ -وَاللهُ أَعلمُ- أَنَّ المَرِيضَ بِشُبُهَاتِ الاِبتِدَاعِ إِمَّا أَن يَكُونَ هُو المُبْتَدِع لِلبِدَعِ، أَو يَكُونَ مُتَّبِعًا فِيهَا غَيرَهُ،

١. البخاريُّ في «الأدب المفرد» (٢٩٩) وأحمد في «المسند» (١٧٧٦٣) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، وقال الألباني: صحيحٌ.

فَإِن كَانَ مُبتَدِعًا فَهُو شَرِيكٌ للهِ في التَّشرِيعِ، لِقَولِهِ تعالى: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وَإِنْ كَانَ مُتَّبِعًا فَهُو رَاضٍ بتَشْرِيعٍ غَيرِ تَشرِيعِ اللهِ، مُتَّخِذًا لمُتَّبَعِهِ ومُقَلَّدِهِ رَبًّا مِن دُونِ اللهِ، لِقَولِهِ تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، دَخَلَ عَدِيُّ بنُ حَاتِمٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَهُ يَقْرَأُ سُورَةَ التَّوبَة، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، قالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّا لَمْ نَتَّخِذْهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ، فقَالَ ﷺ: «بَلَى، أَلَيْسَ يُحِلُّونَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ فَتُحِلُّونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْكُمْ مَا أُحِلَّ لَكُمْ فَتُحَرِّمُونَهُ؟» فقُلتُ: بَلَى، قَالَ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُم» والحديثُ

رواهُ ابنُ عبد البَرِّ وغيرُه[١].

فَاسْتَبَانَ لَنَا أَنَّ المُفْتَتِنَ بالشُّبُهَاتِ بِقِسْمَيْهِ مُفْتَتَنٌ عَن تَوحِيدِ اللهِ كَالمُفْتَتِنِ بِالشَّهَوَات، وإِنَّمَا كَانَ مُعرِضًا عَن تَوحِيدِ اللهِ؛ لأَنَّهُ لَا يُفَكِّرُ في حَالَةٍ فَوقَ حَالَتِهِ؛ لأَنَّهُ يَرَى أَنَّهُ في نَعِيمٍ مُقِيمٍ، كَلَّا! ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤]، وأَيُّ بَارٍّ مِثل المُوَحِّدِ المُتَّبِعِ، وَأَيُّ فَاجِرٍ مِثل الجَاهِلِ المُبْتَدِعِ، اللَّهُمَّ لُطْفًا بعِبَادِكَ!

ولَسْتُ أَعْنِي: كُلّ مُقَلِّدٍ غيرُ مُوَحِّدٍ، بَل إِنْ كَانَ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ بِأَنْ يَتبَعَ شَيْخَهُ في تَحْرِيمِ الحَلَالِ وتَحْلِيلِ الحَرَامِ مَعَ عِلمِهِ بِذَلِكَ؛ بأَن كَانَ دَاعِي

١. التِّرمذيُّ (٣٠٥٩) وغيره، وقال الألباني: حسنٌ. انظر: «الصَّحيحة» (٣٢٩٣).

الفَلَاحِ يُنَادِي عَلَى رَأسِهِ وصَارِخُ الدَّلِيلِ يَدْعُوهُ: هَلُمَّ إلى تَحْرِيرِ عَقْلِكَ وقَدِّسْهُ.

«بسكرة» «عمر بن البسكري»[1]



١. «الشِّهاب»، م١٠، (ص٢٥١-٢٥٥)، ج٦، صفر ١٣٥٣هـ- ١٦ ماي ١٩٣٤م.

تَوْحِيدُ اللّهِ تَعَالَى

تَأْثِيرُهُ فِي النُّفُوسِ البَشَرِيَّةِ
مَا يُضَادُّهُ مِنَ الأَمْرَاضِ القَلْبِيَّةِ
مَا يُرَادُ بِهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ الدِّينِيَّةِ.

قُوَّةُ الغَيْبِ وَقُوَّةُ الشَّهَادَةِ:

الإِنسانُ مِن حَيْثُ الشُّعُورُ والإِحْسَاسُ يُوجَدُ بينَ قُوَّتَينِ مُختلِفَتَينِ: قُوَّة تَقهَرُهُ وتَستَوْلِي عَلَيهِ، وهِيَ المُعَبَّرُ عَنهَا عندَ قَومٍ بالسُّلطانِ الغَيبِيِّ، وقُوَّة يَقْهَرُهَا ويَسْتَوْلِي عَليهَا، وهِيَ المُعَبَّرُ عَنهَا عندَ قومٍ بالقُوَّةِ البَشَرِيَّةِ، **فمِثالُ الأُولَى**: مَا إِذَا حَاوَلَ الإِنسانُ طَيَرَانًا في الهواء، أو إِمْطَارَ السَّمَاء، أو إِحْبَالَ النِّسَاء، وغيرَ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي هِيَ مِن خَصَائِصِ القُدرةِ الإِلهيَّة، فإِنَّهُ لَا شَكَّ يَشعُرُ بقُوَّةٍ فَوقَ قُوَّتِهِ مَانِعَة لَهُ مِن ذَلِك،

غَيرَ أَنَّهُ يَعْجَزُ أَن يُدْرِكَ حَقِيقَتَهَا.

ومِثَالُ الثَّانيةِ: مَا إِذَا حَاوَلَ الإنسانُ سَعْيًا، أو صِنَاعَةً أو كَسْبًا مِن الأُمُورِ الَّتِي هِيَ مِن خَصَائِصِ القُدرةِ البَشريّةِ الدَّاخِلَةِ فِي دَائِرَةِ إِمكانِهِ، فإِنَّهُ بلَا شَكٍّ يَقْدِرُ على الإتيانِ بِهَا.

قُوَّةُ الغَيبِ هِيَ مَنْشَأُ الشِّركِ والضَّلالَاتِ في عِبادَةِ غيرِ اللهِ تعالى مِن المَخْلُوقَاتِ:

هَذِهِ القُوَّةُ هِيَ مَنشَأُ اختِلَافِ الأُمَمِ والأَديَانِ فِي عِبَادَةِ غَيرِ اللهِ تعالى والتَّقَرُّبِ لَهُ بأَنواعِ القُرُبَاتِ، فقَومُ أَبِينَا إبراهيمَ الخليل عليه السلام يَجعَلُونَ هذهِ القُوَّةَ في الشَّمسِ والقَمَرِ والكَوكبِ، فلِهَذَا يَعبُدُونَهَا مِن دُونِ اللهِ، دَليلُ ذَلِكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] الآية- إلى قوله- ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

وقَومُ مُوسَى ﷺ جَعَلُوهَا في العِجْلِ، فلِهَذَا عَبَدُوهُ، دَلِيلُ ذَلِكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ [الأعراف:١٤٨]، وغيرُها مِن الآيات.

وقَومُ عِيسَى ﷺ جَعَلُوا القُوَّةَ في عِيسَى وأُمِّهِ، دَلِيلُ ذَلِكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦].

وقَومُ بَلْقِيس سُليمانَ ﷺ جَعَلُوهَا في الشَّمسِ، بدَلِيلِ قولِهِ تعالى حَاكِيًا عن الهُدْهُدِ: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٢٤].

وقَومُ نُوحٍ ﷺ جَعَلُوها في الصَّالِحِين، فلِهَذَا عَبَدُوهُم، وقالَ اللهُ تعالى حَاكِيًا عنهُم: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾

[نوح: ٢٣-٢٤]. دَلِيلُ [ذلك][1] ما في «صحيح البُخاريِّ»[2] عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «صَارَتْ الأَوثَانُ الَّتِي [كانت][3] في قَومِ نُوحٍ في العربِ بعد: أَمَّا ودٌّ، فكَانَت لِكَلْبٍ بدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وأَمَّا سُوَاعٌ، فكَانَت لهُذَيْلٍ، وأَمَّا يَغُوثُ، فكَانَت لمُرَادٍ ثُمَّ لِبَنِي غَطِيفٍ بالجُرْفِ عِندَ سَبَأ، وأَمَّا يَعُوقُ، فكَانَت لهَمْدَانَ، وأَمَّا نَسْرٌ، فكَانَت لحِمْيَرٍ لآلِ ذِي الكُلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِين في قَومِ نُوحٍ»اهـ.

وروى ابنُ جَرِيرٍ: «أَنَّ يَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْرًا كَانُوا قَومًا صَالِحِينَ مِن بَنِي آدَمَ، وكَانَ لهُم أَتْبَاعٌ يَقْتَدُونَ بِهِم، فَلَمَّا مَاتُوا، قَالَ أَصْحَابُهُم: لَوْ صَوَّرْنَا صُورَهُم كَانَ أَشْوَقَ لَنَا

١. سقطت من «الشِّهاب».

٢. (٤٩٢٠).

٣. سقطت من «الشِّهاب».

إِلَى العِبَادَةِ، فَصَوَّرُوهُم، فَلَمَّا مَاتُوا وجَاءَ آخَرُونَ دَبَّ لَهُم إِبْلِيسُ، وقَالَ لَهُم: إِنَّمَا كَانُوا يَعْبُدُونَهُم وبِهِمْ يُسْقَوْنَ المَطَرَ، فَعَبَدُوهُم» اهـ، رَاوِيًا الحَدِيث بسَنَدِهِ[1]، وكَفَى بابنِ جَرِيرٍ حُجَّةً.

أَمَّا قَومُ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ المُرسَلِينَ ﷺ وعليهِم أجمعين، جَعَلُوا القُوَّةَ في الأَصنَامِ الَّتِي كَانَت لِقَومِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ودَلِيلُ ذَلِكَ حديثُ البُخاريِّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ بعدَ مَا جَرَّ تِلكَ الأَصنامَ الطُّوفَانُ إلى جَزِيرَةِ العَرَبِ، ولَعِبَت بها أَيْدِي السَّوَافِي، حَتَّى جاء عمرُو بنُ لُحَيٍّ فاكتَشَفَهَا، الَّذِي قَالَ فِيهِ ﷺ: «رَأَيْتُه يَجُرُّ قُصْبَهُ[2] فِي النَّارِ»[3]، كَمَا جَعَلُوهُ في اللَّاتِ

١. رواه ابن جرير في «تفسيره» عن محمد بن قيسٍ، برقم (٣٥٣٥٠)، ط. دار هجر.

٢. في «الشِّهاب»: قصبته!

٣. البُخاريُّ (٣٥٢٢) ومسلمٌ (٢٨٥٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والعُزَّى ومَنَاةٍ وغَيرِها، فعَبَدُوهَا. روى ابنُ جَرِيرٍ بسَنَدِهِ[١] أَنَّ اللَّاتَّ كَانَ يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ، فَلَمَّا مَاتَ عَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ، ورَوَى البُخاريُّ[٢] أَنَّ اللاَّتَّ يَلُتُّ السَّوِيقَ، سَوِيقَ الحَاجِّ.

مَلْحُوظَاتٌ ومُتَمِّمَاتٌ:

ثُمَّ إِنَّ هذهِ المِلَلَ الكَافِرَةَ والنِّحَلَ الفَاجِرَةَ، مِنهُم مَن يَعبُدُ هذهِ المَعْبُودَاتِ مُسْتَقِلَّةً، ومِنهُم مَن يَجْعَلُهَا وَسَائِطَ يَتَقَرَّبُ بِهَا إلى اللهِ تعالى، وذَلِكَ لِقَولِهِ تعالى: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر: ٣]، ومِنهُم مَن يَعبُدُها ويَدْعُوهَا استِقْلَالًا في الأَمرِ الحَقِيرِ، ويَعبُدُ اللهَ ويَدعُوهُ وَحدَهُ في الأَمرِ الخَطِيرِ، ودَلِيلُ ذَلِكَ قَولُ اللهِ تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلۡمَوۡجُ مِن كُلِّ مَكَانٖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ

١. «تفسير الطبري» (٣٢٨٢٧-٣٢٨٣٢)، ط. دار هجر.

٢. (٤٨٥٩).

ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [يونس: ٢٢] ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، ومِنهُم مَن يُضِيفُ لهذِهِ المَعْبُودَاتِ الملائكةَ على زَعمِهِم، وفي الواقعِ يَعبُدُونَ الجِنَّ والشَّياطِينَ، دَلِيلُ ذَلِكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، وأَكْثَرُ هذهِ الفِرَقِ يُصَوِّرُ صُوَرَ المعبُودَاتِ، إمَّا لِقِدَمِ عَهدِهَا، كالصَّالِحِينَ الَّذِينَ في قَومِ نُوحٍ عليه السلام، وإمَّا لِبُعْدِ تَناوُلِها، كَالشَّمسِ والقَمَرِ والكَوكَبِ، غيرَ أَنَّهُم لَا يُصَوِّرُونَهَا بِأَعيَانِها، بَل يُصَوِّرُونَ هَياكِلَ تُنَاسِبُها في وَصْفٍ مَا عَلَى زَعمِهِم.

وَجْهُ تَسمِيَةِ المُشرِكِينَ مُشْرِكِين، وتَبَرِّي الرُّسُلِ مِن كُلِّ مَا يُوهِمُ اختِصَاصَهُم بالقُوَّةِ الغَيْبِيَّةِ دُونَ العَالَمِين:

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ العَابِدِينَ لِهذِهِ المَعْبُودَاتِ لَيْسَت هِيَ مَقصُودَةً بالذَّاتِ، وإِنَّمَا لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ القُوَّةِ الغَيْبِيَّةِ عَلَى زَعمِهِم، الَّتِي هِيَ مِن خُصُوصِيَّاتِ القُدرةِ الإِلهيّةِ، فلِهَذَا سُمُّوا مُشرِكِينَ، أَشْرَكُوا مَعَ اللهِ غَيرَ اللهِ فِي القُوَّةِ الَّتِي لَا تَكُونُ لِسِوَاهُ، تَعَالَى اللهُ عَن ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، ولِهَذَا تَبَرَّأَ الرُّسُلُ مِن كُلِّ مَا يُوهِمُ هذهِ القُوَّةَ، فقالَ نُوحٌ عليه السلام: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [هود: ٣١] الآيةُ بتَمَامِهَا، وقالَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقَالَ عِيسَى عليه السلام: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ

﴿أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقالَ اللهُ تعالى فِيهِ وفي أُمِّـهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، وكَقَولِهِ ﷺ مِن حديثٍ رواهُ البُخاريُّ ومُسلمٌ: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»[١].

وقَد تَأتِي الآياتُ القُرآنيَّةُ على أُسلُوبٍ بَدِيعٍ، بأَن يَكُونَ صَدرُهَا نَافِيًا لِلقُوى الإلهيَّة عَنهُ، وعَجزُهَا مُثْبِتًا لِلقُوى البَشَرِيَّةِ لَهُ، وذَلِكَ كَقَولِهِ تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]. نَفَى عَنهُ تعالى في صَدرِ الآيةِ الهِدَايَةَ

---

١. إنَّما رواه البخاريُّ (٣٤٤٥) من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الَّتِي بِمَعنى صَرْفِ القُلُوبِ والقِوَى البَاطِنِيَّةِ إلى غَيرِهَا، لأَنَّها مِن خُصُوصِيَّةِ الأُلُوهِيَّةِ، وأَثْبَتَ لَهُ ﷺ في عَجُزِ الآيَةِ الهِدَايَةَ الَّتِي بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ والإِرْشَادِ الَّتِي هِيَ مِنَ الأُمُورِ الدَّاخِلَةِ تَحتَ تَصَرُّفِ القِوَى البَشَرِيَّةِ، ومِن هَذَا الأُسلُوبِ قَولُ اللهِ تعالى لِعِيسَى عليه السلام: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧]، فَفِي صَدْرِ هذهِ الآيَةِ نَفَى عليه السلام قَولَ وعِلْمَ مَا لَيْسَ لَهُ، لأَنَّهُما مِن خُصُوصِيَّةِ الأُلُوهيَّة، وفي عَجُزِهَا أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ الأَمرَ بِعِبَادَةِ

اللهِ تعالى والشَّهادةَ على قَومِهِ ما دَامَ فيهِم[١] حَيًّا، لأَنَّهُما مِن المُمْكِنَاتِ البَشَرِيَّةِ، ثُمَّ أَثْبَتَ الرِّقَابَةَ والشَّهادةَ للهِ بعدَ مَوتِهِ، لأَنَّهُ انقَطَعَ تَصَرُّفُهُ بانقِطَاعِهِ عَن الدُّنيا عليه الصلاة والسلام.

مَا أَدَلَّ كَلَامَكَ يَا رَبِّ عَلَى وَحْدَانِيَّتِكَ! ومَا أَوْقَعَهُ في القُلُوبِ الحَيَّةِ المُقْبِلَةِ على تَدَبُّرِهِ والتَّذَلُّلِ بينَ يَدَي رُبُوبِيَّتِكَ، وهَذَا البَابُ وَاسِعٌ جِدًّا، ولَو فَتَحْنَاهُ على مِصْرَاعَيْهِ لَمَا انْغَلَقَ وانْقَضَى، وهَذَا بَعضُ مَا فَتَحَ اللهُ بِهِ مِنَّةً على هَذا العَبدِ، وللهِ المِنَّةُ وَالحَمدُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ.

وجَمِيعُ مَا ذَكَرنَاهُ هُو كالمُقَدِّمَةِ لِـ «**كِتابِ التَّوحيد**»، وسنَشرَعُ إِن شَاءَ [الله][٢] في العَدَدِ المُقْبِلِ في المَقْصُودِ بالذَّاتِ تَحتَ عُنوانِ: «**تَوْحِيدُ اللهِ تَعَالَى وَمَا يُرَادُ بِهِ مِنَ**

١. في «الشِّهاب»: فيها.
٢. سقطت من «الشِّهاب».

النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ الدِّينِيَّةِ»، ونُقَسِّمُهُ إلى ثَلاثةٍ: تَوحِيدُ اللهِ في القَولِ، تَوحِيدُهُ في العَمَلِ، تَوحِيدُهُ في الإِرَادَاتِ، بَلَّغَنَا اللهُ الأَمَلَ، ورَزَقَنَا الإِخْلَاصَ فِي العَمَل.

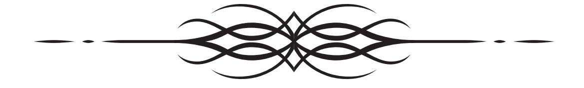
«بسكرة» «عمر بن البسكريّ»[1]



١. «الشِّهاب»، م١٠، (ص٣١٠-٣١٤)، ج٧، ربيع الأوَّل ١٣٥٣هـ- ١٤ جوان ١٩٣٤م.

* تَنبيهٌ: هذا آخِرُ ما وُجِدَ - في «الشِّهاب»- مِن هذه المقالات الهامَّة!- الَّتِي نَسأَلُ اللهَ تعالى أن ينفعَ بِهَا-، وإِنَّنَا نَأسَفُ على عَدمِ نَشرِ بقيَّتِهَا.

فِهرِس





تم الصف والإخراج الفني
بمكتب لوصيف للتصميم والإشهار
الزقم - ح.ع.ك - وادي سوف - الجزائر
00213 (0) 559 33 27 13
hajizgoum@yahoo.com